
فتحي الرملي
ثورة 1919
في ضوء التفسير
المادي للتاريخ
تقديم: عماد أبو غازي
المرايا
100
عام على
ثورة
1919

ثورة ١٩١٩
في ضوء التفسير المادي للتاريخ





هذا الكتاب تم بالتعاون مع مؤسسة روزا
لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا.

ثورة 1919 في ضوء التفسير المادي للتاريخ
فتحي الرملي

تصميم الغلاف/ أحمد اللباد
المراجعة اللغوية/ أحمد الشبيني
التنسيق الداخلي/ محمد ندا

رقم الإيداع في دار الكتب المصرية : 21765 / 2020
الترقيم الدولي/تدمك: 978-977-6648-83-8
الفهرسة: أبو غازي، عماد.
1 – مصر–تاريخ–العصر الحديث–ثورة 1919
أ–العنوان: 048 / 962

دار المرايا للانتاج الثقافي

تليفون: 023961548 2 + / موبايل: 01030319318 2 +
البريد الإليكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17 ، القاهرة، ج. م. ع.

ثورة ١٩١٩
في ضوء التفسير المادي للتاريخ

فتحي الرملي



إهداء

إليك أيها البطل الحقيقي، أهدي كتابك الذي ضنت عليك الحياة -كما ضنت دائمًا- بالبقاء حتى تراه مطبوعًا.

إليك يا من سيجثو الشرفاء أمام قبرك يستغفرونك عمَّا أصابك في حياتك، يومَ يُكتَب التاريخ الحقيقي لهذا البلد!

زوجتك

عبلة فهمي

تقديم

فتحي الرملي والتأريخ للثورة المصرية

عماد أبو غازي

الكتاب الذي بين أيدينا «ثورة ١٩١٩ في ضوء التفسير المادي للتاريخ»، للسياسي والكاتب الصحفي فتحي الرملي عمل مهم لم ينل ما يستحق من الانتشار والتعريف به، فلم يلقَ الكتاب القدر الذي يستحقه من التلقي في صفوف الشيوعيين المصريين، أو القراء بصفة عامة لأنه لم يطبع سوى طبعة واحدة محدودة التوزيع اقتصرت على بعض فرشات الصحف.

وقد نُشر الكتاب في الذكرى الأولى لوفاة مؤلفه، وقامت بنشره أرملته الصحفية عبلة فهمي، أما تاريخ تأليف الكتاب فغير واضح، لكن المؤكد

أنه كتبه في تاريخ تالٍ لضم مذكرات سعد زغلول إلى دار الوثائق القومية في منتصف الستينيات، حيث يستشهد بفقرات منها.

ويتصدر الكتاب إهداء إلى فتحي الرملي نصه: «إليك أيها البطل الحقيقي، أهدي كتابك الذي ضنت عليك الحياة —كما ضنت دائمًا — بالبقاء حتى تراه مطبوعًا! إليك يا من سيجثو الشرفاء أمام قبرك يستغفرونك عمَّا أصابك في حياتك، يوم يُكتب التاريخ الحقيقي.» ويحمل توقيع «زوجتك عبلة فهمي».

ولفتحي الرملي مؤلفات أخرى غير هذا الكتاب، ومن بين هذه المؤلفات هناك كتابان نشرتهما أيضًا أرملته بعد وفاته، ويكملان بمعنًى ما دراسته عن ثورة ١٩١٩، الأول تناول فيه التجربة الحزبية في مصر، وفي الثاني تناول الثورة العربية.

ويعد هذا الكتاب، «ثورة ١٩١٩ في ضوء التفسير المادي للتاريخ»، واحدًا من المؤلفات التي تكاد تكون مجهولة من بين الأعمال التي تناولت الثورة المصرية، فمنذ قامت ثورة ١٩١٩، صدرت مئات الكتب والدراسات والمقالات التي تتناولها من جوانب مختلفة، وفي سياقات متعددة، وقد اختلفت التحليلات للحدث ونتائج تقييمه باختلاف المنطلقات الفكرية لأصحاب هذه الدراسات.

وكما يظهر بوضوح من عنوان هذا الكتاب فإنه يتخذ من المادية التاريخية منطلقًا لدراسة الثورة، ورغم أن هذه ليست الدراسة الوحيدة التي تناولت ثورة ١٩١٩ من منظور المادية التاريخية، فإنها الوحيدة التي تعلن هذا في عنوانها، وفي تفسيرها لحدث الثورة، وفهم دوافعها، وتقييم نتائجها، فهناك دراسات عدة تناولت ثورة ١٩١٩ إما في كتب مستقلة وإما في فصول من كتب أو في مقالات تتناول جانبًا من جوانبها أو تعرض لتاريخ قادة الثورة وأدوارهم فيها، جاءت من منطلقات تستند إلى المادية التاريخية

في التحليل أو على الأقل يفترض أن ينتمي أصحابها إلى الفكر الماركسي ومنهجه في التحليل التاريخي، لكن أصحابها لم يفصحوا عن توجههم بمثل هذا الوضوح، لكن فتحي الرملي كان الوحيد من بينهم الذي أفصح عن هذا في عنوان كتابه، وأكد في مقدمته تبنيه التفسير المادي للتاريخ، وفكرة الحتمية والصيرورة في حركة التاريخ.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الدراسات التي تناولت ثورة ١٩١٩ من منظور ماركسي، فهناك دراسات لأكاديميين يتخذون المادية التاريخية منهجًا في البحث العلمي أو ينتمون إلى الحركة الشيوعية تنظيميًّا، ومن أمثلة هذه الدراسات كتابات محمد أنيس وعبد العظيم رمضان وعبد الخالق لاشين، وهناك دراسات أتت من خارج الحقل الأكاديمي، مثل: كتابات شهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس ورفعت السعيد ، الذين انتموا إلى الموجة الثانية من الحركة الشيوعية المصرية، وكانوا أعضاءً في تنظيماتها.

أما مؤلف هذا الكتاب فليس بالأكاديمي ولا هو من أعضاء التنظيمات السرية التي قامت في سياق الموجة الثانية من الحركة الشيوعية المصرية، إنه صحفي وكاتب وسياسي، له عدة مؤلفات سياسية وتاريخية وأدبية وصحفية، كما أشرف لفترة على إصدار جريدة «البشير» وأضفى عليها الطابع اليساري.

وقد شارك فتحي الرملي في حركة اليسار المصري بمعناه الواسع، وتبنى الماركسية فكرًا ومنهجًا، إلا أنه كان يرفض الانضمام إلى التنظيمات السرية التي تأسست في تلك المرحلة، فقد كان مستقلًا من الناحية التنظيمية في أغلب مراحل عمله السياسي، إلا أنه انضم إلى جماعات علنية، مثل: «جماعة الخبز والحرية»، وكان سكرتيرًا لها، ثم شارك في تأسيس «الجبهة الاشتراكية» عام ١٩٤٤، التي يصفها في تحقيقات النيابة معه بأنها كانت

شبه تنظيم، بمعنى أنها كانت مجموعة تعمل علنًا وتنشط وتُنافِس دون أن تكون تنظيمًا بالمعنى المفهوم، لكن في كتابه «ضوء على التجارب الحزبية في مصر» يخصص للحديث عنها ثلاث صفحات، فيقول: «وفي أواخر سنة ١٩٤٤، ظهرت فجأة هيئة تسمي نفسها «الجبهة الاشتراكية» تلتف حول مرشح شاب لها، هو كاتب هذه السطور، وكانت الجبهة الاشتراكية هي مجموعة الخلايا التقدمية المختلفة، بعضها شيوعي، وبعضها اشتراكي، وبعضها تروتسكي، ينتمي بعضهم مذهبيًّا إلى الدولية الثانية، والثالثة والرابعة»، ويؤكد فتحي الرملي أن الجبهة استمرت تعمل حتى عام ١٩٥٢ وسمَّت نفسها «الحزب الديمقراطي»، الذي أُلغي مع الأحزاب كلها بعد وصول الضباط الأحرار إلى الحكم، كما اشترك كذلك في تأسيس جمعية باسم «نحن أنفسنا»، وشارك في نشاط «لجنة نشر الثقافة الحديثة»، وألف «جماعة الدعوة لتأميم قناة السويس» عام ١٩٥٠.

وقد خاض فتحي الرملي كثيرًا من المعارك السياسية، منفردًا أو مع مجموعات صغيرة من رفاقه، فرشَّح نفسه في الانتخابات البرلمانية في دائرة السيدة زينب عام ١٩٤٥ على المبادئ الاشتراكية، كما أضرب عن الطعام مرتين، الأولى احتجاجًا على قانون الاشتباه السياسي، والثانية من أجل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قبيل شهور من إلغائها، وتُوفي فتحي الرملي في عام ١٩٧٧، أما مولده فتختلف المصادر في تحديده.

كذلك، فإن فتحي الرملي ينتمي إلى الجيل الذي بدأ نشاطه السياسي في أواخر الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات من القرن العشرين، ذلك الجيل الذي تفتح إدراكه للحياة في ظلال ثورة ١٩١٩، وقد لعب بعض رجال ونساء ذلك الجيل أدوارًا مهمة في الحياة المصرية سياسيًّا وثقافيًّا حتى بدايات القرن الحالي.

يطرح الرملي في الصفحات الأولى من كتابه التي يقدم بها للموضوع بعض الإشكاليات النظرية في الكتابة التاريخية، مثل: الذاتية والموضوعية في كتابة التاريخ، ودور الفرد والجموع في الحدث التاريخي أو دور الزعيم ودور الجماهير في الثورة، ثم تعريف الثورة، ثم إشكالية دور التنظيم والحركة التلقائية للجماهير، التي يعود إليها في أكثر من موضع في كتابه، وهذه الصفحات التي تعد بمثابة المقدمة المنهجية للعمل تشكل جزءًا من أول فصول الكتاب الذي حمل عنوان: «تثاؤب شعب»، تناول فيه تحولات الشعب المصري في ظل الاحتلال، ويؤكد أن الجماهير لم تنم طوال الوقت منذ الاحتلال حتى قامت الثورة: «بل كانت يقظى تتألم أحيانًا، وتتقلب على جمر الأمل أحيانًا، ولكنها في أسوأ الأحوال كانت تغمض عينًا وتفتح أخرى، متأهبة دائمًا، مستعدة باستمرار.»

وفي الفصلين الثاني والثالث تحت عنوان «جذور المسألة» و»خديوي يذهب وسلطان يجيء»، يستكمل ما بدأه في تحديد دوافع قيام الثورة، كما يستعرض بالتفصيل انعكاس سياسة الاحتلال على أوضاع مصر الاقتصادية والسياسية، وتأثيرها على مختلف طبقات المجتمع المصري، ليدلل على أن هذه السياسات ساعدت على اختمار الوضع الثوري، ويختتم الفصل بأبيات من قصيدة لأحمد شوقي تعبر عن الحالة التي وصل إليها المصريون، يقتبس منها الأبيات التي يقول فيها:

«عبادك ربِّ قد جاعوا بمصر ... أنيلًا سُقتَ فيهم أم سرابا»

لقد بدأ فتحي الرملي دراسته للثورة بالبحث عن الجذور والمسببات، في المرحلة التي تمتد إلى بداية الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، بل عاد إلى السنوات الأخيرة في عصر إسماعيل ثم مرحلة الثورة العرابية، وركز على السنوات الأولى من القرن العشرين مع الموجة الثانية من الأحزاب في مصر، انتهاءً بفترة الحرب العالمية الأولى.

يرى الرملي أن ثورة ١٩١٩ «كانت هي المرحلة الثانية من الثورة العسكرية التي قامت سنة ١٨٨١، أو لعلها كانت امتدادًا لها»، وأنها نتاج اختمار ظروف موضوعية التقت بتنظيمٍ ظل يعمل بشكل متواصل منذ الاحتلال البريطاني لمصر، ويثمِّن فتحي الرملي دور التنظيم في الثورة، فيتساءل: «هل كانت ثورة ١٩١٩ وليدة تنظيم ثوري مسبق، أو أنها كانت انفجارًا تلقائيًّا جاء نتيجة ضغط طويل وشديد منذ جثم الاحتلال البريطاني على قلب مصر سنة ١٨٨٢؟»

والجواب العلمي «الديالكتيكي» الصحيح من وجهة نظره، أن ثورة ١٩١٩ كانت نتيجة اتحاد العاملين معًا، ويستطرد شارحًا الفكرة، فيقول: «لو أُعد كل شيء لإشعال ثورة في بلد غير مُهيأ لها لما أمكن لها أن تقوم، وكل ما قد يصل إليه الأمر هو أنه قد يحدث انقلاب وليس ثورة، كذلك فإن بركان الثورة لو أنه ترك يغلي بلا تنظيم ولا ضبط، ولا تحكم في تحريكه، لما أمكن أن يُجنى منه سوى انفجارات عاطفية عفوية ومتباعدة ومفاجئة.»

الظرف الموضوعي عنده يتمثل في الوضع الذي أدى إليه الاحتلال البريطاني لمصر، والاستنزاف المستمر لثرواتها لصالح بريطانيا، أما التنظيم ففي اعتقاد الرملي أنه تنظيم سري ظل يعمل في الخفاء باسم جماعة الانتقام، منذ عام ١٨٨٤، ويرى أن سعد زغلول كان أحد أعمدته الأساسية، ثم أصبح قائدًا لهذا التنظيم السري، حيث يربط بين جماعة الانتقام التي قبض على سعد زغلول بتهمة الانتماء إليها عام ١٨٨٣ وجماعة الانتقام التي اغتالت بطرس باشا غالي، والجماعة التي ألقت قنبلة على السلطان حسين كامل، ويذهب إلى أن هذه الجماعة استمرت وأنها نفس الجماعة التي عملت كتنظيم سري للثورة بعد ذلك حملت اسم جماعة الانتقام من بين عدد من الأسماء الأخرى! ويعتقد أن التنظيم

السري الذي قاد الثورة كان يتكون من أربعة أقسام ذكر منها النائب العام الإنجليزي ثلاثة أقسام: أقسام المنشورات، والقنابل والاغتيالات، وشراء الأسلحة، وأضاف إليه الرملي قسم مخابرات الثورة.

ويصف الثورة بأنها حرب تحريرية، وعندما يستعرض أحداث الثورة يخرج منها بأنها كانت حرب عصابات منظمة تنظيمًا دقيقًا يقف وراءها تنظيم سري قوي، ورغم إشارته إلى المظاهرات وأشكال الاحتجاج التقليدية كالإضرابات، فإنه يركز على العمل المسلح أثناء الثورة، خاصة الاغتيالات والهجوم بالقنابل على معسكرات قوات الاحتلال، ويبرز عمليات حرب العصابات والاستيلاء على مراكز البوليس في عدد من المدن ونجاح الثوار في الاستيلاء على السلطة بالكامل في المنيا وزفتى.

وفي صفحات طويلة من كتابه يسعى إلى التأكيد على فكرة التنظيم الذي وقف وراء الثورة، ويبدؤها بقوله: «وهنا... لبد من وقفة قصيرة لنقول إن كل هذه الأحداث لا يمكن أن تجيء تلقائيًّا، وعفو الساعة بلا تدبير ولا تنظيم.»

ويدلل على ذلك باستمرار المظاهرات، ونجاح مقاطعة لجنة ملنر، وملاحقة مَن يقبلون بتولي الوزارة، وإغراق البلاد بالمنشورات، ومنع خطباء الجمعة من الدعاء للسلطان، ويتساءل: «كل هذا، هل يمكن أن يتم تلقائيًّا، وبلا إعداد، ولا ترتيب شعبي؟» ويجيب: «كلا بالتأكيد، وإنما حرب العصابات... حربًا تحريرية بمعناها الكامل، ولا عبرة بما يقال إن حرب العصابات تحتاج إلى جبال وغابات، فهي تصلح أيضًا في السهول والوديان، ولكل منها طبيعته واحتياجاته، ولقد كانت تلك الحرب كاملة بما تم فيها، لولا أخطاء وقعت فيها قيادة الثورة.»

وفي تقييمه للحركة الوطنية في بداية القرن العشرين، يرى أن الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ربط نفسه بالدولة العثمانية، وقدم خطابًا

وطنيًّا عاطفيًّا فقط، كما يؤكد أن الحزب الوطني لم يشهد تحولًا في مواقفه إلا بعد تولي محمد فريد رئاسة الحزب عقب وفاة مصطفى كامل في فبراير ١٩٠٨، وأن هذا التحول حدث تدريجيًّا، خاصة فيما يتعلق بالموقف من التبعية للدولة العثمانية، ويقارن بين ذلك الموقف وموقف ثورة ١٩١٩ وقيادتها من مبدإ الوطنية المصرية.

ويلخص رأيه في الحزب الوطني فيقول: «وبدأ حزب مصطفى كامل يحوِّل الحركة الوطنية إلى شعارات رومانتيكية، مثل: بلادي بلادي لكي حبي وفؤادي... ولا شيء غير تلك الخطب الحالمة، والاشتغال بأعمال هي أقرب ما تكون إلى اختصاص الجمعية الخيرية الإسلامية في ذلك الوقت، وهي إنشاء بعض المدارس، وبدلًا من أن يركز الحزب كفاحه في الداخل أولًا جعل هذا الكفاح في فرنسا وسويسرا، وبدلًا من أن يهتم بالعمل مع الشعب المصري بعماله وفلاحيه، اهتم بالعمل تحت الراية العثمانية، بحجة الاستعانة بتركيا على الإنجليز»

ويأتي باستشهاد مهم من مذكرات فريد يؤكد على تحول الرؤية مع قيادته للحزب وتخلصه من فكرة الولاء لتركيا، يقول فريد في عام ١٩١٤: «... إن القوم هنا في تركيا يداعبون حزبنا الوطني ليساعدهم على فتح مصر، وبعدها ينفذون إرادتهم الاستبدادية في بلادنا»، ويشير إلى: «إن جمال باشا استصحب معه فؤاد سليم بك وأحمد فؤاد ومحمد علي سالم الكاتب بالخارجية، ثم تبعهم الشيخ جاويش – وكلهم قادهم شدة حبهم للدولة والإسلام إلى نسيان مصر ومصالحها، فأصبحوا يقولون إن مصر للمسلمين لا للمصريين.»

ويركز الرملي على المكاسب السياسية التي حققتها الثورة المتعلقة بحسم الولاء الوطني أو قضية بناء الدولة الوطنية المصرية، فيرى أن الثورة حسمت بشكل قاطع قضية الولاء المزدوِج عندما أسقط سعد من صفوف الثورة

أصحاب الولاء المزدوِج، من أنصار ارتباط مصر بالدولة العثمانية، ولا شك في أن قراءته صائبة تمامًا، فمع ثورة ١٩١٩ وبسببها تأسست القومية المصرية الخالصة بعيدًا عن الولاءات لدولة الخلافة، واكتمل مفهوم المواطنة.

وناقش الرملي حدث الثورة في أربعة فصول، من حيث تتابع الأحداث والتنظيم ونتائج الثورة وعلاقة الزعامة بالجماهير، وتحمل هذه الفصول عناوين: «تخطيط بارع»، و»سعد يصارح»، و»أضعف ما في الثورة مطالب الزعماء الثلاثة»، و»حين أعطى قائد الثورة ظهره لحركة اليسار في مصر والعالم».

ومن الجدير بالذكر أن فتحي الرملي لا يطرح قضية نجاح الثورة وفشلها بالصورة الواضحة التي تظهر في كثير من الكتابات التي تناولت ثورة ١٩١٩، بدأ من تناول كاتب ليبرالي وطني مثل عبد الرحمن الرافعي، وانتهاءً بالميثاق الوطني الناصري، مرورًا بكُتاب ماركسيين كشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس، بل لا نجد أن السؤال مطروح عنده أصلًا، كما لو كان يعتبر أن نجاح الثورة أمرًا مفروغًا منه.

كما يؤكد نجاح الثورة في عبارة صريحة في سياق رفض القول بتلقائية الثورة فيتساءل: «هل يمكن أن توصف هذه الحركة التي دامت حوالي الخمسة أعوام وانتهت بالنجاح، إذ لم تجد إنجلترا بدًّا من دعوة مصر للتفاوض، وإلى الرضاء بزعمائها الذين كانت تسميهم إرهابيين، والمتطرفين الذين يحرضون الرعاع، ولكن هؤلاء الإرهابيين حتى بعد أن وصلوا إلى الحكم استمرت ثورتهم... وبعدُ فهل يمكن لمثل هذه الثورة أن تكون تلقائية؟»

ويطرح أسئلة مثل: «إن المؤرخ ليتردد، أيعتبر تلك المغامرة من جانب سعد شططًا، وقصر نظر، وقلة وعي، أو كانت حكمة مقصودة لغاية

محددة، ولفترة مرحلية من السياسة التي خططها في سراديب عقله الهندسي الثوري؟»

والجدير بالملاحظة أيضًا أن تحليل شخصية سعد ودوره قد احتل مساحة كبيرة من الكتاب، بصورة يبدو معها كأن كتابه يهتم بشكل أساسي بالدفاع عن سعد، وتقديمه في صورة المناضل الثوري الذي تواصل نضاله منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى نجح في إشعال الثورة، كما لو كان يرد على كتابات ماركسية سابقة وجهت سهام الاتهام إلى سعد، مثل كتابات شهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس.

فينطلق لمناقشة شخصية سعد زغلول الملغزة، وما فيها من تناقضات ظاهرة، لينتهي إلى تفسير التناقضات بأنها تناقضات ظاهرية، وأن سعد كان كادرًا ثوريًّا متخفيًا طوال الوقت منذ ألَّف جماعته الأولى: جماعة الانتقام، عقب الاحتلال، ويدلل على هذه الفكرة التي تتردد بطول الكتاب بأكثر من شاهد، بدأها من قول ينسب إلى الأفغاني في أواخر أيامه: «إني ليذهب بي العجب ويأخذ مني كل مأخذ عندما أرى المصريين في جمود، كيف يمضي الشيخ محمد عبده في همته ونهضته، وله من تلاميذه مثل سعد زغلول وإخوانه خير عون، ولم تتألف منهم إلى اليوم عصبة حق!» كما يستند إلى ظهور اسم شفيق منصور في عدد من القضايا، بداية من اغتيال بطرس باشا غالي حتى اغتيال السردار لي ستاك في تأكيد نظريته عن استمرارية هذا التنظيم السري المفترض، بل يذهب أبعد من ذلك فيؤكد أن هناك تشابهًا بين الثورة الوطنية في مصر والثورة الشيوعية في روسيا! وبين الزعيم سعد في مصر والزعيم لينين في روسيا!

ويستشهد بفقرات من مذكرات سعد ومراسلاته السرية مع عبد الرحمن فهمي في أكثر من موضع ليدلل على إدراك سعد لطبيعة النخبة السياسية، واختلافه عنها ومعها حتى مع أعضاء الوفد، مؤكدًا فكرة الجناحين في

الوفد، ويذهب إلى أن سعدًا والجناح الذي كان يقوده في الثورة تبنى فكرة الجمهورية، ويستشهد بدعوة سعد شبابَ الوفد إلى إصدار منشور بعنوان «الشعب ينتخب حاكمه» ويعتبر أنها دعوة صريحة للنظام الجمهوري، ويفسر بيانات الثورة الداعية إلى التهدئة بأنها صدرت في غيبة سعد.

ويؤكد فتحي الرملي على أن الأفكار الاشتراكية والشيوعية تغلغلت في المجتمع المصري، ويزعم أن سعدًا تأثر بها! لكنه يرى أن الطبقة العاملة كانت ضعيفة، ويرى أن الخطأ الذي وقعت فيه الثورة كان أنها أعطت ظهرها لحركة اليسار في مصر والعالم، ويقول: «وقد أخطأ سعد قطعًا حين أهمل التعاون مع الكادر الذي كان موجودًا بالفعل في الحزب الاشتراكي في ذلك الحين في مصر، كما أخطأ قطعًا حين أهمل حركة اليسار التي كانت تفتح له ذراعيها في أوروبا، وفي الاتحاد السوفيتي، وأخطأ حين اعتبر الثورة الوطنية مختلفة عن الثورة الاشتراكية، فالثورة الوطنية تحرر جزئي من المستعمر، أما الثورة الاشتراكية فإنها تحرر كلي من الاستغلال بكل أشكاله خارجيًّا وداخليًّا، ويمكن التخلص من الاثنين معًا في وقت واحد.»

***

وبعد... فإن اصدار طبعة ثانية من هذا العمل المهم في سياق الاحتفال بالمئوية الأولى للثورة المصرية يشكل من ناحية إلقاء الضوء على التراث الماركسي المصري في الكتابة التاريخية، فإن هذا الكتاب يقدم محاولة جادة لفهم ثورة ١٩١٩ وتحديد دوافعها، ومواقف القوى الاجتماعية التي شاركت فيها باستخدام المادية التاريخية منهجًا للتحليل، وقد بذل المؤلف جهدًا واضحًا في الرجوع إلى المصادر الأصلية، مثل: مذكرات سعد زغلول ومذكرات محمد فريد، وأوراق القضايا السياسية منذ بدايات القرن العشرين، والوثائق البريطانية، بالإضافة إلى بعض المصادر من الصحافة

الأجنبية، وبعض المراجع التي تناولت تاريخ مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، واطلع على الكتابات الماركسية السابقة على كِتابهِ عن ثورة ١٩١٩، وأورد فقرات منها وناقش ما ورد فيها، خاصة كتاب: تطور الحركة الوطنية، لشهدي عطية الشافعي.

ويعد إصدار هذه الطبعة من ناحية أخرى إعادة لفتحي الرملي إلى دائرة الضوء، فتحي الرملي الكاتب والمثقف الثوري والسياسي الماركسي الذي شارك في الحياة العامة المصرية طوال أربعة عقود ومع ذلك ظل إنتاجه الفكري طي النسيان لسنوات طويلة.

لقد حاول فتحي الرملي أن يقدم قراءة لثورة ١٩١٩ مستندة إلى المادية التاريخية، كتبها في الفترة ما بين ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ونجح إلى حد كبير في أن يتحرر فيها من الفهم الستاليني الجامد للمادية التاريخية، لكن إلى أي حد نجح في تحليل حدث الثورة؟ الإجابة متروكة للقارئ.

ولعل نشر هذا العمل يتبعه نشر تراثه الفكري من كتب ومقالات وأعمال في مجالات السياسة والأدب، وعلى وجه الخصوص كتاباه عن التجربة الحزبية والثورة العرابية اللذان يكملان هذا الكتاب.

تثاؤب شعب

إن رواية التاريخ أصعب الأمور وأشقها على الدارس المنصف، فبينما يقتضي ذلك الحيدة التامة في استعراض ماجريات الزمن، نرى أن حصيلتنا من ذلك كله في النهاية، هو الكشف عن ذواتنا! فعندما يُلقي الباحث المنصف التاريخ على مشرحة الفحص، ليغوص في أعماقه أو يدخله المعمل ليحلل ما تنطوي عليه كل ذرة في كيانه، يستخرجها ليؤكد منها معاني جديدة للقارئ... عندما يحدث ذلك، فإننا نكون في نفس الوقت قد عدنا إلى طريقتنا في استخلاص عِبَر التاريخ من وجهات نظرنا الخاصة!

ومهما كان نوع الأحداث التي نرويها، فإننا في العادة نحرص على رسمها بطريقة درامية، وفيها نرسم صورة للزعيم، أو المنقذ أو البطل! ونرسم -في مقابلها- صورة الشرير أو المؤذي الذي تكون مهمته -في العادة- وضع العراقيل أمام سير الزمن!

ويبدأ الصراع الدرامي وكأنه «حدوتة» من ألف ليلة أو قصة من قصص شكسبير.

أجل... حتى التاريخ كنا نخضعه لأهوائنا ونمسخه ما شاء لنا المسخ

والتشويه في أحداث المجتمع حتى جاء فريدريك إنجلز في أواخر القرن الماضي وعلَّمنا –في ضوء العلم الماركسي– ذلك الشيء الذي أسميه الآن، التفسير المادي للتاريخ... وقد يقع –خلال ذلك التفسير– ما نسميه صراعًا دراميًّا بين شخصين، لكننا لو دققنا في ذلك الصراع بالمنظار الماركسي العلمي لوجدنا أن التاريخ يمثل صراعًا بين فريقين في ذلك المجتمع، يعبر كل فريق منهما عن فكرة أو مصلحة اجتماعية مختلفة، وقد ينتصر أحدهما على الآخر، مؤقتًا أو نهائيًّا، ولكنهما في أغلب الأوقات، يصلان إلى شيء ثالث، هو محصلة ما بينهما من تعاون وتباين...

وقد يستأنفان الصراع الدرامي... هما أو غيرهما –في جولة أخرى– حتى ينتهيا إلى الصيرورة... أو الى الحل الحتمي!

ومهما كان الرأي في هذا المنهج، فاعتقادي أن كل إنسان يوافق على أن هذا هو أوفق الآراء، وخيرها وأنسبها، ولكن بشروط...

أولًا: ألا يعزل الحدث الذي نؤرخ له عن الظروف المحيطة به على المستوى المحلي، بل وعلى المستوى العالمي كله.

ثانيًا: ألا يعزل الحدث نفسه عن بقية الأحداث، بقدر الإمكان، فلا نوقفه، أو نضع أمام حركته ما يوقفها، بل بالعكس نسير معه إلى أعماقه المختلفة طولًا وعرضًا، أمامًا وإلى الوراء... هذان شرطان أساسيان للدراسة العلمية للتاريخ الصحيح لتلك الوثبة التي نسميها ثورة ١٩١٩ أو أية دراسة أخرى مماثلة لها، ولقد كان من الممكن أن أبدأ هذه الدراسة مثلًا هكذا...

من الأقوال المأثورة عن جمال الدين الأفغاني، أنه جلس ذات يوم من أيام عام ١٨٩٦ في الآستانة حيث كان أسيرًا في أحد قصور يلدز، وتحدث إلى خاصة زواره عن مصر، ثم التفت إليهم وقال: إني ليذهب

بي العجب ويأخذ مني كل مأخذ عندما أرى المصريين في جمود، كيف يتسنَ للشيخ محمد عبده في همته ونهضته -وله من تلاميذه مثل سعد زغلول وإخوانه خير عون- ولم تتألف منهم إلى اليوم «عصبة حق»!

وندهش حين نجد أن فِراسة الأفغاني في سعد كانت في محلها تمامًا، فبعد أقل من ٢٢ عامًا كان سعد زغلول هو الزعيم الذي توجَّه فعلًا على رأس وفده إلى المعتمد البريطاني السير ونجت! ليطالب بحقوق مصر في الاستقلال والحرية، وكأنها منه كانت إشارة البدء للجماهير لتخوض أعنف معاركها الوطنية ضد الغاصب المحتل.

ولكني لا أريد أن أدفع القارئ هنا إلى متاهات رومانسية، تجرفه عن قراءة تاريخ ثورة ١٩١٩ بالذات قراءة علمية، فلا يجد في كلامنا ما يُشتَّمُ منه أن تاريخ الثورة هو تاريخ سعد أو غيره من الزعماء، إنما أردت -على كل حال- أن أمهد للقول بأن ثورة ١٩١٩ كانت هي المرحلة الثانية من الثورة العسكرية التي قامت سنة ١٨٨١، أو لعلها كانت امتدادًا لها، فقد كان جمال الدين الأفغاني هو الذي أشعل القنبلة التي انفجرت بعد عامين أو نحو ذلك من نفيه من مصر... ويحلو للمرء أن يتساءل، هل سعد زغلول -الطالب الصغير- قد انضم سرًّا إلى حزب جمال الدين الأفغاني وقتذاك، وكان اسمه الحزب الوطني، والذي كان من أعضائه عرابي وزميلاه المعروفان: علي فهمي، وعبد العال حلمي؟ أم أن سعدًا كان هو الاحتياطي المدخر إذا فشلت الثورة المسلحة وأصبح من الضروري إعادتها؟ وهل كانت هذه هي مهمة الشيخ محمد عبده في مصر، أن يتولى رعاية سعد زغلول؟

وامتدادًا لهذا الدور كما كان يرى جمال الدين وهو في مصر حين استكتب سعدًا موضوع إنشاء عن الحرية، وقال بعد أن اطَّلع عليه: «لن تموت أمة من أبنائها سعد زغلول».

وكنت أقول أيضًا على سبيل التعليق على تلك الفترة..

من يدري... لعل مشروع الشيخ محمد عبده في تربية جيل جديد من الناشئين قد تبلور في إعداد سعد ولعل مراسلاته السرية مع جمال الأفغاني كانت تدور حول هذه المهمة التي كرَّس لها الشيخ جهده ووقته! ومن يدري أيضًا فلعل الشيخ قد احتمل تشهير حزب مصطفى كامل، بل وحملة الرأي العام كله، والتي ذهب البعض فيها إلى اتهامه في وطنيته، ودمغه بصداقة السفارة البريطانية... لعله احتمل كل هذا في صبر حتى ينتهي نضج الطبخة وقد مات دون أن يكملها... مات سنة ١٩٠٢... وما كانت «الطبخة» إلا ثورة ١٩١٩!

وربما كان صبر الشيخ أيضًا هو جزء من طبيعته ذات الوجهين... وجه ثوري إلى حد الفوضى والإرهاب، يدفعه إلى التآمر على الخديوي إسماعيل في محاولة لاغتياله، وإلى السفر للسودان لينظم ثورة المهدي ويخطط لها... ووجه آخر معتدل، حتى ليظن أن الرجل قد تخلى عن مبادئه، واعتنق المصالحة والمساومة والرضا بما هو دون القليل!

إنها تصورات تراود الخيال... فالثورات لا تصنع بهذا الأسلوب طبعًا، وإنما الثورة هي جماع حركات الجماهير، في تضارب مصالحها وتركيب نفسياتها من أجل مستقبلها فلنمضِ إذًا في هذا التمهيد الذي لا بد منه لنقول بأن سعدًا اُتُّهم وهو في الثالثة والعشرين من عمره –عام ١٨٨٤– بأنه وزميله الكبير حسين صقر المحامي، وحفني بك ناصف، وأحمد علي، اُتُّهموا بتشكيل تنظيم سري هو «جماعة الانتقام» التي تألَّفت للثأر للوطن الجريح من الخونة الذين وشوا بزعماء الثورة العرابية، أو خانوهم جماعة وقيل إن الذي دعاهم لها ثائر فرنسي حضر من الجزائر، ولما فتشت بيوتهم لم يجدوا بها أي دليل أكثر من شطرة من بيت شعر هي «... ليَ في ضمير الدهر سِرٌّ ظاهر»! ورغم ذلك فقد قدموا

للمحاكمة وقضوا في الاعتقال أكثر من مئة يوم ثم أفرج عنهم بعدها لأن بيت الشاعر لم يكن بخط أيٍّ من المتهمين!

وقيل إن الإفراج تمَّ لتدخُّل الشاعر الأيرلندي مستر بلنت لدى النائب العام الإنجليزي... وقيل أيضًا إن فخري باشا وزير الحقَّانية لم يقبل .. إلي السودان!

وسكت التاريخ فترة وألقى القلم... وبدأ الشعب المصري وكأنه استسلم للاحتلال الإنجليزي الذي فرضته المدافع الفرنسية والبريطانية والأمريكية إذ كان من رأي اللورد جونفل أن «كل تدخل في مصر يجب أن يكون مظهرًا لسلطان أوروبا وتضامنها»!

وحقيقة، فقد كان الشعب المصري -في تلك الفترة- كالمتفرج الذي مَلَّ مشاهدة تلك التمثيلية السخيفة، وبدأ يتثاءب، حتى عندما ظهر على مسرح الحركة الوطنية حزب مصطفى كامل الذي راح يزاول مهمته القيادية في خوف وحذر شديدين وتكتيكات معينة، أولها أن يطعن في الحركة العرابية ويشكك فيها، بدلًا من أن يعتبر نفسه امتدادًا لها، وذلك حتى لا يُفزع الإنجليز ولا يُغضب السراي!

وبدأ حزب مصطفى كامل يحول الحركة الوطنية إلى شعارات رومانتيكية مثل: «بلادي... بلادي لك حبي وفؤادي...» ولا شيء آخر غير تلك الخطب الحالمة، والاشتغال بأعمال هي أقرب ما تكون إلى اختصاص الجمعية الخيرية الإسلامية في ذلك الوقت! وهي إنشاء بعض المدارس، وبدلًا من أن يركز الحزب كفاحه في الداخل أولًا، جعل هذا الكفاح في فرنسا وسويسرا... وبدلًا من أن يهتم بالعمل مع الشعب المصري، بعماله وفلاحيه، اهتم بالعمل تحت الراية العثمانية بحجة الاستعانة بتركيا على الإنجليز!

ولم يستجب الشعب لحزب مصطفى كامل إلا فترة عاطفية بسيطة

وحين أفاق من ذلك الحلم الوردي وكان ذلك في وفاة زعيمه الشاب مصطفى كامل باشا، انفضَّ من حول أولئك الشبان الأرستقراطيين، ذوي الفراك والإسموكنج وذوي الشوارب المهذبة المقصوصة من مُضاربي البورصة، والمختلفين على مالية الحزب وإدارة جريدته... وماذا كان من الممكن أن تنتظر من حزب تألَّف في السراي، وبأمر من الخديوي... حزب قام بزعامة شاب لم تكن تنقصه الحماسة ولا الإخلاص ولا الجرأة... وإنما كان ينقصه النضج والفهم العميق لما تتجاذب حركته من تقلبات وأطماع، وأغراض استعمارية لئيمة بين إنجلترا وفرنسا، أو بينها وبين تركيا وألمانيا!

ولقد عاد الشعب المصري كما كان متفرجًا... أو هكذا بدا حتى عندما وقعت حادثة دنشواي، ويوم سار في جنازة الزعيم الشاب... في المرتين صحا من النوم منزعجًا، كالنائم عندما تلدغه بعوضة، ثم يستأنف نومه، حتى يصحو مرة أخرى في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ على صوت الطلقات وهي تخترق صدر رئيس الوزراء بطرس باشا غالي!

في ذلك اليوم تقدم الصيدلي الشاب إبراهيم ناصف الورداني في رائعة النهار وأطلق رصاصاته التي جندلت بطرس غالي جزاءً وفاقًا لخيانته ويخطئ من يتصورها جريمة إرهاب فردي، فمن ناحية، كان للقتيل صحيفة سوابق مليئة بالخيانات فلم يكد يسقط حتى بادر الشعب يتحدث عن خضوعه الدائم لسادته الإنجليز، بل كان الشعب يملي تاريخه وكأنه حيثيات إدانته بحكم الإعدام الذي نفذه فيه الورداني... فقد كان بطرس غالي أداة إجرامية لتثبيت دعائم الاستعمار، فهو الذي اصطحب إسماعيل صديق المفتش المعروف إلى باب الوزارة حيث تمكن الخديوي إسماعيل والإنجليز من التخلص منه، ومن معلوماته عن الفضائح المالية.

ومن ذلك الوقت أخذ يرتقي على أيدي المستعمرين إلى وزير مالية،

فخارجية، فرئيس للوزراء، وكان بطرس غالي هو بطل محاكمة قضية دنشواي التي أصبحت عَلمًا على العدالة الاستعمارية، ثم جاء أخيرًا ليعيد قانون المطبوعات، ويعيد عهد الضغط والإرهاب، فقد أصدر قانونًا للاشتباه الإجرامي عم ١٩٠٩، يحيل أي شخص اشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك، إلى لجنة بوليسية تحكم بنفيه داخليًّا إلى الواحات!

وقد سئل إبراهيم الورداني من أول لحظة عمَّن دفعه إلى ارتكاب الجريمة فقال: «إن تصرفات بطرس غالي هي التي دفعتني إلى ارتكاب الجريمة»!

فقد كان الباشا عضوًا في اللجنة الدولية لتصفية الدَّيْن المصري وعلى يد هذا الباشا تم توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩، ولما عُيِّن ناظرًا للحقانية رأس بنفسه محكمة دنشواي وتمت على يديه إجراءاتها الشاذة... ثم حين أصبح هذا الباشا رئيسًا للنظَّار سنة ١٩٠٧ أعيد تحت إشرافه تطبيق قانون المطبوعات... وأخيرًا أراه قد اندفع في تحبيذ هذا المشروع الذي هو مد أجل امتياز قناة السويس، ثم جاءت هذه الجريمة الكبرى عندما حاولت شركة قناة السويس أن تأخذ صكًّا بمد امتيازها أربعين سنة أخرى، قبل أن ينتهي عقدها بستين سنة! وسُئل الورداني عن شركائه وعمَّن حرضه فقرر في ثبات كامل، أن الذين حرضوه واشتركوا معه اثنان فقط، عقله ويده!

ولكن النيابة يصل إلى علمها أن الورداني عضو في جمعية فوضوية كبيرة للقتل، فتأمر بالقبض على المهندس علي مراد ويفتش بيته حيث يجد البوليس كشفًا يتضمن ثمانين اسمًا، يقرر المهندس علي مراد، أنها أسماء رشحها أعضاء الجمعية تعمل على المطالبة بالدستور وجعل مصر للمصريين، ولا يلفت أنظارنا في هذه الأسماء الثمانين الذين اعتقلوا على مدى ثلاثة أسابيع سوى اسم «شفيق منصور» الذي طال اعتقاله مع

ثمانية فقط من المعتقلين، إذ أن شفيق منصور هذا يضبط سنة ١٩١٥ في مؤامرة أخرى لقتل السلطان حسين كامل، ويضبط للمرة الثالثة في قضية مقتل السردار سنة ١٩٢٥.

وأرسل محامٍ مصري قبطي هو نصيف المنقبادي من فرنسا –حيث يقيم– ينفي عن الورداني تهمة التعصب، ويقول إنه لم يُقدِم على عمله إلا بداعي الوطنية و»ما تهمة التعصب الديني إلا إشاعات الإنجليز»!

وأحيط مقتل بطرس غالي بضجة كبرى، فالجرائد الوطنية تستنكر الإرهاب في الظاهر، ولكنها تنعى على الحكومة تقييد الحريات، ومصادرة الآراء، وتبدو شماتتها في الحادث والشعب يتغنى بالجريمة، فيردد في الطرقات لحنًا مشهورًا... «يا ميت صباح الخير على الورداني...» والصفوة المختارة من المثقفين تستميت في الدفاع عنه، والأطباء المصريون يؤكدون كل يوم أن «رصاص الورداني لم يقتل بطرس باشا، إنما الجراحة التي عملت له هي التي قتلته»!

والهلباوي... جلَّاد دانشواي... لا يجد ما يسترد به اعتباره الوطني إلا بمرافعة رهيبة عن الورداني والتي ختمها بقوله مخاطبًا المتهم:

«واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آتٍ لا بد منه، إن لم يكن اليوم فغدًا، فاذهب يا ولدي إلى لقاء الله العلي الأعلى الذي لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف، والزمان والمكان، اذهب مُودَّعًا بالقلوب والعبرات... اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك، اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك، فرحمة الله واسعة... نستودعك الله... نستودعك الله... وإلى اللقاء»! وما إن انتهت المرافعة التي قيلت بين أربعة جدران، وفي غرفة مقفلة، حتى كانت قد طبعت ووزعت في منشورات غمرت الشعب، ولم تهتدِ الحكومة إلى طابعها أو موزعيها!

وكان أعجب من هذا كله أن المفتي الأكبر -لأسباب شرعية- رفض التصديق على حكم الإعدام فعُزل، واستغلت إنجلترا الفرصة فعمدت إلى نسخ المستند، والتحوير في ترجمته لتقول إن الحكم وليد التعصب، كما أن السير إدوارد جراي، وقف في مجلس العموم البريطاني، يردد هذا السخف!

وعكف السفير البريطاني على إخفاء معالم الجريمة، فدفن الشهيد الورداني سرًّا، وأبوا على الحشود الوطنية أن تحج إلى قبره وأن تسكب دمع عيونها عليه، فلم يُعرف القبر إلا بعد سنوات!

هذه الجنازة المكتومة التي سار فيها شعب مصر... جنازة الشهيد إبراهيم الورداني لتكون[1] طليعة ثورة ١٩١٩ كما نسميها... وهي التي بدأت سنة ١٩١١، واستمرت ترسل شرارتها من ذلك اليوم، إلى أن قام الانفجار الأكبر في مارس سنة ١٩١٩.

ولكن، أين زعيم الثورة هنا... وأين هم جنودها؟

لقد خِينت الثورة المصرية سنة ١٨٨١... وفشلت بقواتها المسلحة، كما خِينت الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ وخرجت مهزومة من تلك التجربة، ولكن بعد أن تعلمت منها الجماهير درسًا لا تنساه هنا وهناك، وكان أهم ما تعلمته الجماهير -في مصر- أن الاعتماد على تركيا وَهْمٌ وعبث ولعب بالنار، وأن المراهن على السيادة العثمانية -حتى في حالة نجاحه- لن يفيد إلا في استبدال سيد بسيد، وأن لا فائدة تُرجى من المسالمة، ولا من الطرق المشروعة مع محتلين غاصبين لا يعرفون إلا لغة الرصاص، وأن الاعتماد على الذوات وأبناء البيوتات لا يرجى منه

١- هذه الكلمات كانت ممحاة من نسخة الكتاب الأولى وهي على الأرجح: "الشهيد إبراهيم الورداني لتكون".

جذور المسألة

كان الإنجليز يعرفون جيدًا أن ثورة عرابي لم تكن مجرد انفجار عسكري، ولكنها كانت وثيقة الصلة بالأزمة المالية أساسًا، ولذلك عمد كرومر إلى طرق خبيثة ليخلق رواجًا مصطنعًا أشبه ما يكون بـ»الورم» وقد نجحت إجراءات العميد البريطاني جزئيًّا في تهدئة الحالة، إلى حد أنه تصور نفسه قد أصبح زعيمًا شعبيًّا! وإلى حد أنه -كما قيل- اقترح على إنجلترا أن تسحب قواتها من مصر، اعتمادًا على حب الجماهير له! نعم، حتى حادثة دنشواي، كان كرومر يعتبرها منتهية خصوصًا وقد كان هو شخصيًّا بعيدًا عن مصر وقتها، وبالتالي فلا يَدَ له فيها!

وحتى تألَّف حزب مصطفى كامل، وعُرفت صلته بالخديوي، كان كرومر يسخر منه ويتندر به، ولكن في سنة ١٩٠٧ وكانت الجمعية العمومية -المجلس التشريعي- قد اجترأت على المطالبة بالدستور والبرلمان، علاوة على ما كان يردده الحزب الوطني من المطالبة بالجلاء... منذ ذلك الحين، امتلأت تقارير كرومر بالشتم والسب لكل وطني، وهو يتهم هذه الحركات الجديدة بأنها درس يلعب بها آخرون! وأن هؤلاء الوطنيين سطحيون، ومأجورون، وجهلاء!

وقد ألقى كرومر –وهو يتأهب للسفر في مايو سنة ١٩٠٧– خطبة الوداع في دار الأوبرا، فاتهم الحركة بأنها «زائفة ومصطنعة»، وأنه لن يكف عن مطاردتها، حتى وهو بعيد عن مصر، ثم خطب في حفلة تكريمه –في نهاية أكتوبر سنة ١٩٠٧– فقال:

«إني لا أجد سوى طريقة واحدة للقضاء على الهياج والاضطراب بمصر والهند، وذلك أن تشتد الوطأة على المتطرفين إذا ما تعدوا على القانون»!

وكان كل ذلك يبدو غريبًا على الاستعماري الذي اشتهر بطول البال، ولكن كانت هذه هي حال البلد في تلك الفترة، فلم يمضِ إلا قليل، حتى انتهى ذلك الوصف الذي سجله الشاعر حافظ إبراهيم عندما قال:

وهذا يلوذ بقصر الأمير	ويدعو إلى ظله الأرحبِ
وهذا يلوذ بقصر السفير	ويُطنِب في وِردِه الأعذبِ
وهذا يصيح مع الصائحين	على غير قصد ولا مأربِ

وبدأت القوى الوطنية تتجمع، وتتخذ موقفًا واحدًا بعد مقتل بطرس غالي بسبب تلك الاتفاقية الملعونة –اتفاقية قنال السويس– فكان الشيخ علي يوسف مع لطفي السيد مع أمين الرافعي مع الحزب الوطني في رفضها... وكان معهم أيضًا رئيس الوزراء محمد سعيد باشا.

ولما جاء كتشنر وأحسَّ بالجو الملتهب أمامه، راح يحاول استرضاء المصريين فعجَّل بإنشاء الجمعية التشريعية في أول يوليو سنة ١٩١٣ لتضمن للمصريين حقوقًا أوسع من حقوق المجلسين السابقين وحاول شراء صغار الفلاحين بقانون الخمسة أفدنة الذي يُحرِّم الحجز على الملكيات الصغيرة في تسديد الديون، كما راح يسترضي طبقة المستوزرين

بقانون جديد يغريها على الاشتراك في الوزارات -بعد مقتل بطرس باشا غالي- وخوف تلك الطبقة من الاشتراك في الحكم، ضنًّا بحياتها!

ولكن في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩١٣ وقع حادث محاولة الاعتداء على حياة اللورد كتشنر نفسه... على يد طالب مصري هو محمود طاهر العربي!

ولنلقِ نظرة على صورة المجتمع المصري منذ البداية، فمنذ وقعت مصر في قبضة الاستعمار البريطاني سنة ١٨٨٢، والاستعمار آخذٌ في تجريدها من كل معالم الحضارة التي كانت متبقية لها من عهد محمد علي وإسماعيل، فقد بدأ يحطم كل مصانع السلاح ولا يمكن أن يُظَن أنها مسألة خاصة بخوف الاستعمار من هذه المصانع، وما يمكن أن تمثله من تهديد دائم له... كلا... فقد اعتدى أيضًا، وبلا أية مقدمات، على مصانع الطرابيش في قها والقلعة وعلى مصنع السكر والصباغة وسبك المعادن ودباغة الجلود... وغيرها... ثم بدأ بعد ذلك يحارب الصناعة... أية صناعة! ومضى في هذا الشوط إلى أبعد مدًى، حتى جاء الوقت الذي سنَّ فيه تشريعات لئيمة تعتبر المصنع مكانًا مقلقًا للراحة، تفرض عليه الحكومة ما تشاء من قوانين!

وقد عطلت إذ ذاك مصانع الورق التابعة للمطابع الأميرية وأقفلت الترسانة التي كانت تصب فيها المدافع والبنادق والذخيرة وتم تخريب حوض فك وتركيب السفن، بل وبيعت البوستة الخديوية باعتبارها مخلفات أو خردة كما بيعت المصانع التي كانت قد أنشأتها الحكومة في عهد محمد علي، فبيعت أجزاء مصانع النسيج بـ١٤٧٠ دولارًا، ومغازل القطن بـ١٥٣٤ دولارًا كما بيعت دار سك النقود... كل هذه المصانع بيعت قطعًا مفككة في مزادات علنية وظفر بها أو بأغلبها تجار إنجليز شطار في اقتناص الفرص!

ثم انثنى الإنجليز على الحرفيين وأصحاب الأنوال وغيرهم من أصحاب الورش والحوانيت الصغيرة، فأخذوا في مطاردتهم عن طريق فرض الضرائب والرسوم الباهظة، وعن طريق إباحة التصدير إلى مصر، البضائع الإنجليزية بالذات وبدون أي حماية جمركية.

ويقول الدكتور لهيطة في كتابه «تاريخ مصر الاقتصادي» إن الإنجليز تمكنوا من تشريد أكثر من مئتي ألف شخص من أولئك الحرفيين الصغار، منهم أصحاب المصانع، والشمَّاعين، وصنَّاع الزجاج!

وحُوِّلت مصر إلى مزرعة تمد مصنع لانكشير بما يحتاج إليه من القطن الخام... تشتريه من مصر بأرخص سعر، ثم تعود فتصدره لها نسيجًا بأغلى الأثمان! والدولة لا تأخذ عن تصديره سوى ضريبة ١٪ ثم تعود فتتقاضى عليه بعد غزله ونسجه ضريبة وارد لا تزيد عن ٧٪.

وتحولت مصر إلى مزرعة للنساجين والغزَّالين الإنجليز حتى إنها كانت تصدر لإنجلترا حصيلة مليون وسبع مئة ألف فدان قطن تقريبًا... إذ كان نصيب إنجلترا وحدها في مجموع القطن المصدر ٩٣٪ واعْتَمَدتْ زراعة القطن على سائر المنتجات والمحاصيل الزراعية الأخرى... مثل القمح والخضراوات والفواكه والدخان... وأصبحت مصر تشتري تلك المحاصيل التي تحتاجها من أسواق بريطانيا بملايين الجنيهات... وزادت إنجلترا فأخذت تشتري لمصر من مستعمراتها ثم تبيع لها ما اشترته لحسابها، وتتقاضى هي فائض القيمة مبالغًا فيها.

وقد فرضت إنجلترا على مصر -في أول عهد الاحتلال سنة ١٨٩٨- أن تبيعها ستة ملايين قنطار قطن بثمانية ملايين ونصف مليون جنيه، هذا في الوقت الذي اشترت هي فيه سنة ١٨٧٠ -قبل الاحتلال- ثلاثة ملايين قنطار وربع بثمانية ملايين جنيه وربع المليون!

هكذا كانت إنجلترا لا تحرم مصر من البيع والشراء، ولكنها فقط كانت

تفرض عليها طريقة وأسلوب البيع والشراء! وفي سبيل تحويل مصر إلى شونة يتجمع فيها القطن ريثما يتم تصديره إلى لانكشير، فقد اهتمت إنجلترا برعاية كل ما من شأنه أن يساعد على تحقيق هذه الغاية... فاستهلكت مشروعات الري ٨٪ من الميزانية في الوقت الذي لم تكن تزيد فيه ميزانية كميزانية التعليم على ١,٥٪ ثم عمد الاحتلال إلى مد الجسور وتدعيم القناطر الخيرية، وفي عام ١٩٠٢، انتهى من إنشاء قناطر أسيوط، وبُدئ العمل في خزان أسوان، وانتهت التعلية الأولى فعلًا في عام ١٩٠٢ كما أنشئت قبل ذلك وبعد ذلك قناطر إسنا وزفتى لتغذية الرَّيَّاحَينِ المنوفي والتوفيقي!

وبدأت إنجلترا تنفق ما يزيد على أربعة ملايين جنيه لضمان حسن تصريف مياه النيل، وكانت وزارة الأشغال تأخذ –علاوة على ميزانيتها التقليدية– كل ما تحتاج إليه من مال للسيطرة على منابع نهر النيل والتحكم في طريقة توزيع المياه بحيث تروى الأراضي ريًّا دائمًا... كل ذلك في سبيل المساعدة على استثمار الأراضي المصرية ومن أجل لانكشير وحاجتها الى القطن، كان كرومر يصنع المستحيل!

ثم وجد الاستعمار أن عليه أن يعمل ما من شأنه امتصاص الثراء المفاجئ الذي هبط على كبار الملاك نتيجة بيع القطن، وكان هؤلاء الملاك أقلية ضئيلة أمام تعداد الشعب، ورغم ذلك فقد نشر الاستعمار المضاربات العقارية والرهونات عليها، كما عمل على نشر شركات الرِّبا التي أخذت تقرض المصريين بفائدة تصل إلى خمسة في المئة شهريًّا وليس سنويًّا!

وفي خلال عشرين سنة –حتى سنة ١٩٠٧– عرفت مصرالشركات التالية:

شركة أراضي الدلتا، شركة أراضي إسكندرية، شركة أراضي حدائق القبة، شركة أراضي مصر الجديدة، الشركة الإنجليزية لتجزئة الأراضي،

شركة الأراضي والرهونات، البنك العقاري المصري، شركة أراضي أبوقير، شركة توفير الأراضي، بنك الخصم الإيطالي، وأخيرًا... البنك الأهلي المصري، وقد كان مصريًّا بالاسم فقط، فقد كان يملكه ثلاثة، أحدهم بريطاني هو مستر كاسل من لندن، وسلفاجو من الإسكندرية، وسوارس من القاهرة. وكانت رؤوس أموال هذه الشركات كلها أجنبية، فرنسية على الخصوص، وكذلك كان المال اليهودي لثلاثة من كبار الأثرياء -هم موصيري ومنشة وسوارس أيضًا- مساهمًا في رؤوس أموال هذه الشركات، وكذلك كان الحال في الشركات التالية، وهي شركات خدمات ولا علاقة لها بالتصنيع من قريب أو بعيد... شركة تراموای القاهرة، وشركة ترامواي الإسكندرية، وشركة بواخر البوستة الخديوية، شركة مياه الإسكندرية، شركة المكابس الحرة، شركة أقطان كفر الزيات، شركة السيكورتاه الأهلية، شركة اللوكاندات المصرية، شركة لوكاندات وجه قبلي، شركة الكهرباء والثلج، شركة الملح والصودا، شركة كهرباء عين شمس، مترو مصر الجديدة، شركة المطبوعات المصرية، الشركة الإنجليزية والبلجيكية المصرية، شركة أراضي كوم الشيخ فضل، شركة حديد الدلتا، وأخيرًا شركة النور!

وبالطبع، فقد تطورت الأحوال في مصر عمَّا كانت عليه خلال الثلاثين عامًا التالية، كان الاستعمار قد امتص الليمونة عن آخرها ولم تعد تنفع ألاعيب كرومر الذي زعم للفلاح أنه جاء لينقذه من حكم الكرباج، وبدأ الاستعمار يولي وجهه شطر الطبقة الصاعدة من العمال ليمتصها بدورها قبل فوات الأوان، وكانت مصر قد عرفت شركات المحالج، والكَرَّاكات، والعنابر والسكك الحديدية، وكانت بعض شركات الدخان تضم ٨٠٠٠ من العمال، فضلًا عن ورش السباكة ومضارب الطوب وبلغ مجموعها (مصر سنة ١٩١٧- ٥٨٩ ألف وثماني مئة وتسعة).

وأخذ محمد فريد بك زعيم الحزب الوطني يُعلِّم العمال تأليف النقابات

المعروفة باسم النقابات الاقتصادية، وكان فريد بك يقول:

«لا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، وحتى تتحسن حالتهم المعيشية ولن يكون ذلك إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم».

وساهم عمر لطفي بك -إلى جانب محمد فريد- في حركة تعاونية أيضًا، وقد كان لكل هذه المظاهر أثر في تعبئة الجماهير لمعركة نضالية كانت قد بدأت تباشيرها في ذلك الحين!

ولكن، لا بد أن نقف هنا وقفة قصيرة لنقول إن شعب مصر عرف المظاهرات ضد الاحتلال -لأول مرة- وكان ذلك عام ١٩١٠، عندما تظاهر طلاب المدارس العليا، وهتفوا بحياة الشعب وسقوط الاحتلال، كما عرف الشعب إضرابات العمال... وبدأت الجماهير تحس بقوتها، وتعرف أسلوبًا جديدًا في التعبير والاحتجاج!

ثم جاء العامل الحاسم في تطوير الأمور، وكان ذلك عندما اشتركت بريطانيا في الحرب العظمى إلى جانب فرنسا وروسيا في ٤ أغسطس سنة ١٩٤١، وكانت مصر في ذلك الحين -رسميًّا وظاهريًّا- دولة مستقلة تحت السيادة العثمانية كما اعترفت بريطانيا نفسها وسائر الدول في معاهدة لندن التي عقدت سنة ١٨٤٠.

وحتى السيادة العثمانية كانت قد تحولت -فعلًا- إلى مجرد إتاوة سنوية تزيد قيمتها عن نصف مليون جنيه!

كان هذا هو وضع مصر -رسميًّا وظاهريًّا- أما من الناحية الفعلية، فإن مصر كانت قد أصبحت دولة محتلة بالقوات الإنجليزية.

ومن أجل ذلك فقد كان من السهل استصدار أوامر وقوانين تتيح

لدولة الاحتلال امتيازات خاصة في زمن الحرب، وكان اللورد كرومر قد سبق له التصريح بأن جميع الأوامر التي يريدها الإنجليز تصدر من خلال الوزراء المصريين وكبار أعوان الاحتلال، كما صرَّح بنفس هذه المعاني -فيما بعد- المارشال اللنبي، وكانت الحوادث التي سبقت هذه التصريحات أو تلتها، تؤكد هذه الحقيقة، فلم تكد إنجلترا تدخل الحرب، حتى أصدرت في اليوم التالي مباشرة قانونًا يعطيها حق التمتع باستخدام جميع مواني مصر وأراضيها في حربها ضد ألمانيا... وكانت الحجة التي تذرع بها الاحتلال لإصدار هذا القانون الشاذ، هو أن مصر عرضة للهجوم عليها بسبب وجود جيش احتلال في أراضيها... ولذلك فإن أبسط واجب لجيش الاحتلال هو أن يحميها!

وبدأت إنجلترا فمنعت التعامل مع ألمانيا ورعاياها ابتداءً من يوم ٦ أغسطس سنة ١٩١٤، كما أصدرت أمرًا بمنع السفن المصرية من الأعمال بالموانئ الألمانية أو مجرد الاقتراب منها.

وفي ١٣ أغسطس أصدر الإنجليز -بواسطة مجلس الوزراء المصري- قرار المقاطعة نفسه على المجر والنمسا، وعمل على فرض الرقابة على البرقيات والرسائل المتبادلة بين مصر والخارج ومن العجيب أن قرار المراقبة كان يسري على السودان مثلًا! وكانت كل هذه الإجراءات قد تمت قبل أن ينتهي الشهر!

وأخذت الحوادث تتطور بسرعة فصدر في ١٨ أكتوبر قانون منع التجمهر الذي يطبق على كل خمسة أشخاص يجتمعون معًا! ثم رفعت إنجلترا برقع الحياء نهائيًّا، عندما أعلن الجنرال جون مكسويل، القائد البريطاني العام في مصر الأحكام العرفية والرقابة على الصحف في نوفمبر، وأعقب ذلك بتحذيرٍ أذاعه على الأهالي بالامتناع عن أي عمل فيه تكدير لصفو إنجلترا!

ومن الواضح أن الالتجاء إلى قوانين الطوارئ لم يكن يعني أيضًا أن إنجلترا تحس أن النفوس بدأت تغلي... بل إنه -كما سنعرف بعدُ- لم يكن أكثر من مظهر للخوف من حركات الخديوي عباس بالذات...

ثم دخلت إنجلترا الحرب ضد تركيا، فصدر قرار من مجلس الوزراء المصري، بتطبيق دخول مصر الحرب أيضًا ضد تركيا، وفي ١٨ ديسمبر من عام ١٩١٤، أصدرت إنجلترا منشورًا أعلنت به ما طالما أنكرته، وهو الحماية المقنعة، وكان المنشور -هذه المرة- صريحًا في إعلان الحماية سافرة!

ومن ذلك اليوم بدأت الأحوال تسوء وأخذ وجه الاستعمار القبيح يظهر على حقيقته، فانخفض سعر القطن -مورد البلاد الرئيسي- إلى النصف فقد بيع القنطار بجنيهين في سنة ١٩١٤، وكان سعره أربعة جنيهات في السنة السابقة، وهزت الحكومة الثقة بالفلاحين حين منعت التسليف على القطن، فتوقفت بنوك التسليف عن التعامل، في الوقت الذي نشطت فيه البنوك العقارية في المطالبة بديونها القديمة، فخربت البيوت «المستورة» والحكومة تقسو في تحصيل الضرائب والأموال الأميرية، فتنزع الملكيات ويضطر المدين إلى بيع ما تملكه زوجته من الذهب للبنك الأهلي ومنه إلى لندن، فقد صرحت للبنك بأن يصدر غطاءه، في الوقت الذي رخَّصت له بأن يدفع الجنيه الورق بالكامل وأعلنت الموروتوريوم -الامتناع عن الدفع- بالنسبة للديون التجارية والأوراق المالية، وهي ديون الأجانب النزلاء حينما تركت ديون المزارعين واجبة السداد بلا تأجيل ولا إبطاء!

وخسرت مصر في تلك السنة من ١٤ إلى ١٥ مليون جنيه إذ باعت سبعة ملايين قنطار قطن بـ ١٦,٥٠٠,٠٠٠ (ستة عشر وخمس مئة ألف جنيه) وكانت قد باعت نفس الكمية في العام السابق بـ ٢٩,٤٥٠,٠٠٠ مليون جنيه! وعندما ارتفع سعر القطن سنة ١٩١٧، استولت عليه إنجلترا

أيضًا وبأسلوب القرصنة إذ إنها أخذته بثلاثة وعشرين ريالًا، ثم أعلنت سعرًا أعلى للتصدير بسبب نقص المساحة المحددة لزراعتها حبوبًا وخضرًا لتموين جيوشها، وفي سنة ١٩١٨ ثبتت سعر القطن رسميًّا بـ٤٢ ريالًا، ولكن الفلاح -بسبب احتكار سوق التصدير- يبيعه فعليًّا بـ٣٢ ريالًا أو أقل، هذا في الوقت الذي كان فيه السعر العالمي للقطن هو ٦٤ ريالًا.

وبلغت خسارة مصر في تلك الأعوام من بيع محصولها الرئيسي ٣١ مليون جنيه، وبلغت خسارتها من عمليات بيع الذهب أكثر من ١٦ مليون جنيه!

وبلغ ارتفاع الأسعار حدًّا بشعًا خصوصًا في أثمان الأقمشة والحبوب، وقد وصل ارتفاع الأسعار إلى أكثر من مئة في المئة وقد سجل هذه الملحوظة لورد ملنر، عندما جاءت لجنته لتقصِّي الحقائق، فسجل أنه أصبح من المتعذر على المواطن العادي في مصر أن يشتري ضروراته بمرتبه!

وقد وصف شوقي الشاعر هذه الحال في قصيدة له إذ ذاك في لجنة التموين بالأوبرا، فقال في قصيدة طويلة مشهورة:

عبادك ربِّ قد جاعوا بمصر	أنيلًا سُقتَ فيهم أم سرابا
حنانك واهدِ للحسنى تِجارًا	بها مكلوا المرافق والرقابا
ورقِّق للفقير بها قلوبًا	محجرةً وأكبادًا صلابا
أمَن أَكَلَ اليتيمَ له عقاب	ومَن أكل الفقير فلا عقابا؟

خديوي يذهب... وسلطان يجيء!

كانت علاقة الإنجليز بالخديوي تمثل ركنًا هامًّا في السياسة المصرية، وفي بادئ الأمر كان الاحتلال يستفيد من إبقاء العلاقات الحسنة بينه وبين الخديوي، حتى عندما تُوفي توفيق باشا -الخديوي الخائن- حرص الاحتلال على أن يبدأ علاقاته بالوالي الجديد كأحسن ما يمكن، حتى من قبل أن يتولى الحكم، فقد كان (عباس حلمي) ابن توفيق، غائبًا في أوروبا، فلم يشأ كرومر أن يعلن عن «الوظيفة» التي خلت بوفاة توفيق، فأبقى نبأ إعلان الوفاة نفسه، إلى أن يجيء الأمير على عجل، وذلك حتى لا يسبقه إلى «الوظيفة» آخرُ من الطامعين فيها وكانوا كثيرين... ولعل كرومر خشي أن يتولاها أحد غير «عباس حلمي» الشاب الصغير، كما حرص على أن يظهر له فور حضوره أنه الحفيظ على مصالحه في غيابه وفي حضوره! فحتى عندما ظهر أن «سمو الأمير» يحتاج إلى بضعة شهور حتى يستكمل الثامنة عشرة من عمره -وهي السن التي تعطيه حق الحكم بلا مجلس وصاية- أفتى كرومر بأن الأمير مسلم، ولذلك فإن عمره يجب أن يحسب بالسنين القمرية (عباس الثاني بقلم كرومر).

وظن اللورد بعد ذلك أن الأمير قد أصبح أسيره، ولكن ما إن

مضت شهور العسل، وبدأ الأمير يظن نفسه حاكمًا حرًّا، حتى ظهرت متناقضات شتى، ليس أهمها «طول» يد الأمير وحبه للمال من كل طريق... كلا... لم يكن هذا هو أهمها من وجهة النظر الإنجليزية، وإنما كان ذلك الذي لاحظه عليه الإنجليز من افتتانه بالآستانة والباب العالي، حتى إنه أراد الزواج بإحدى بنات آل عثمان لعل هذا الزواج يوطد مركزه لدى تركيا، ويساعده على تأليف أحزاب تناوئ بريطانيا (كالحزب الوطني وحزب الإصلاح).

ويقول كرومر إنهم -أي الإنجليز- قد غفروا للخديوي رغم ذلك كل شيء... النزوات التي كان ينسى فيها نفسه ومركزه، ويرتكب حماقات -من وجهة النظر الاستعمارية- كنقده للجيش المصري، ومثل محاولته إقالة مصطفى باشا فهمي بدون الرجوع إلى كرومر!

كانت هذه «الحماقات» تنتهي -غالبًا- باعتذار الخديوي!

ثم يمضي كرومر في كتابه «عباس الثاني» فيقول: إن الخديوي مهما فعل ضد إنجلترا، فإنه لم يكن ليثير حفيظتها إلى درجة عزله... ولكن المسألة بلغت حد التآمرعلى إنجلترا، وفي زمن الحرب، ولحساب دولة معادية لها... تركيا بالذات!

وفي الواقع، فان جزءًا من هذا الكلام صحيح، وقد كان حرص الإنجليزعلى دوام حسن العلاقات مع خديوي مصر -أيًّا كان- راجعًا إلى قوة أخرى لم تكن مصر قد تخلصت منها، هي مجموعة الباشوات الأتراك أو «المتتركين»، الذين أخذوا أموالهم وألقابهم ونفوذهم من الباب العالي، ومن التقرب إلى سلطان تركيا.

وكانت إنجلترا تهتم بأن تظل علاقتها ودية مع بعض هؤلاء الباشوات، وكان الكثيرون منهم من العائلة المالكة، يحلمون دائمًا بالعرش، إذا خلت وظيفة العرش يومًا من الأيام، وكانت إنجلترا ترمي إلى أنه إذا

حدث هذا، وتولى أمير جديد العرش، لا يتجه بولائه إلى السلطان التركي... فقد ظل الأمراء يؤمنون دائمًا بأن مصر دولة مستقلة تحت السيادة التركية، ولم يتمكن المستعمر الإنجليزي من تغيير هذه الأوضاع أو هذه العقليات! ولكن في اليوم التالي لإعلان الحماية، فوجئت الجماهير بإعلان آخر لوزير خارجية إنجلترا عن خلع عباس حلمي خديوي مصر «السابق» لانضمامه لأعداء الملك... ملك الإنجليز طبعًا! وبعرض المنصب على سمو الأمير حسين كامل مع لقب سلطان مصر بصفته أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي –سنًّا– فقبله! وفي مذكرات محمد فريد بك ما يميط اللثام عن أسرار خلع الخديوي بعد أن كان قد أصبح طيِّعًا، بل أصبح عجينة سهلة في يد الإنجليزلأنه –كما كان يقول– لا يوجد مستعمر أحسن منهم! ولكن الحال انعكس فجأة عقب رحلة لفخامته الى الآستانة في صيف سنة ١٩١٤ فقد تأثر بالجو والصحافة هناك، ومن ثم أصبح حائرًا بين الولاء لإنجلترا والولاء لتركيا! وكانت تركيا قد بدأت تدعم مركزها في مصر، وكان القوم يغذون حملة تركية تتعاون مع السنوسيين على احتلال مصر من الصحراء، وحملة أخرى شمالية ألمانية لاجتياز القنال ومنها تستولي على مصر، ويقول محمد بك فريد في مذكراته (المخطوطة والمنشورة بكتاب اليقظة لمحمد صبيح صفحة ٢٨٨):

«يوم الثلاثاء ٨ منه، قابلت الشيخ جاويش فأخبرني أنه سيسافر في اليوم التالي مع بعض مشايخ السنوسيين إلى بعض الجهات العربية للحض على الوفاق، وأنه زار الخديوي واتفق معه».

«قابلت الخديوي عصر هذا اليوم فأخبرني بأن طلعت بك وخليل بك زاراه في اليوم السابق وأبلغاه أن يزور الصدر لإزالة ما في النفوس فوعدهما بذلك، ثم كلمهما في رغبته في تعيين البرنس إبراهيم حلمي

قائمقامًا له يرافق جمال باشا قائد عام الحملة ويدخل معه مصر نائبًا عنه حتى يصلها، وأنه يريد السفر إلى النمسا بعد ذلك لتغيير الهواء فوافقا على فكرة تعيين إبراهيم باشا ورجواه عدم السفر لأوروبا ولكنه أصر على السفر، وأظن أنه كان يريد بذلك ألا يمكِّن حكومة الاتحاديين من منعه من السفر إلى مصر إذا كانت تضمر له سوءًا. وأنه قابل الصدر اليوم ٨ ديسمبر وكلمه في تعيين عمه قائمقامًا له فأجابه بأنه سيشاور أنور باشا في ذلك، فتضايق الخديوي لأنه كان يظن أنه يوافق ما دام طلعت وخليل قد وافقا فذهب إلى سفير ألمانيا وأخبره بكل ما حصل، فوعده بمقابلة الصدر والإلحاح عليه في قبول الفكرة ثم يعود فريد بك فيقول في تلك المذكرات نفسها:

يوم الاثنين ١٤ قابلت الخديوي، ورافقته عند حضوره الاحتفال بافتتاح مجلس النواب «وقد أحسن السلطان مقابلته» وأبقاه معه في الغرفة المخصصة له والأمراء، ثم عدنا معًا بطريق البحر إلى سراي بيك، وتناولنا الغداء معًا، وفي الساعة ٤ بعد الظهر ذهبت إلى سراي السلطان لوداعه وأخبرني سموه في هذا اليوم بأن الصدر الأعظم زاره أمس للوداع، وفي أثناء الحديث أخذ يطعن فيَّ ويقول إن الحكومة أعطتني أهمية كبرى بغير استحقاق، وكيف أني أطلب للأمة المصرية دستورًا مع أن النظام الدستوري لم ينتج في الدولة الثمرة المطلوبة، فأجابه الخديوي بأنه إذا كان لا يوافق على إعطاء الدستور لمصر فلا يعطيه، فقاطعه الصدر قائلًا: لا.. لا.. سينظر في ذلك فيما بعد...

وهذا دليل جديد يضاف إلى غيره على أن القوم هنا في تركيا يتابعون حزبنا الوطني ليساعدهم على فتح مصر، وبعدها ينفذون إرادتهم الاستبدادية في بلادنا. وهناك دليل آخر لم يذكر في موضعه لعدم الالتفات إليه إذ ذاك، وهو أن جمال باشا استصحب معه فؤاد سليم

بك وأحمد فؤاد ومحمد علي سالم الكاتب بالخارجية ثم تبعهم الشيخ جاويش -وكلهم قادهم شدة حبهم للدولة والإسلام إلى نسيان مصر ومصالحها- فأصبحوا يقولون إن مصر للمسلمين، لا للمصريين... أخذهم معه لترويج هذه الفكرة في مصر أثناء الحرب، وقبل الفتح قبل رجوعي أنا والخديوي.

ويستعرض فريد بك بعد ذلك مواقف الأسرة الخديوية كما علمنا من شفيق باشا، فيقول في صفحة ٢٩٢: البرنس محمد علي باشا على الحياد، لا يزور سفير الدولة العلية ولا سفير إنجلترا يريد بذلك ألَّا يُغضب الإنجليز، حتى إذا لم تنجح الدولة العلية في الحرب يمكنه العودة إلى مصر لإدارة أشغال أخيه المالية (من المعلوم أن محمد علي يكره الدولة ولا يخفي إحساسه ضدها).

البرنس عزيز حسن خَيَّرَه الإنجليز بين الاستقالة من الجيش العثماني، أو الخروج من مصر والإقامة بإيطاليا حتى انتهاء الحرب، ففضَّل الخروج.

البرنس كمال الدين ابن حسين كامل وزوج أخت الخديوي، ترك مصر خوفًا من أن الإنجليز يسيئون معاملة زوجته لقرابتها للخديوي (ولكني علمت من الخديوي أن والده -بعد أن عين سلطانًا- كتب له بالعودة إلى مصر وسافر يوم ٢٦ الجاري من نابولي).

ونستطيع هنا أن نستنتج بقية هذه الأسرار من التبليغ البريطاني للسلطان حسين كامل على لسان القائم بأعمال المعتمد البريطاني، وفيه يبرر خلع الخديوي فيقول في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤:

«كان في الوزارة العثمانية حزبان، أحدهما معتدل لم يبرح باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح في تركيا، ومقتنع بأن الحرب التي دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا في شيء، ومرتاح لِما صرَّح به جلالته وحلفاؤه من أن

هذه الحرب لن تكون وسيلة للإضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها، وأما الحزب الآخر فشرذمة جند أفاقين. لا ضمير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية، أمَّا جلالته وحلفاؤه، فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب. لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أُرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية، ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط ألمان ثغورًا روسية غير محصَّنة.

ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق قد انضم انضمامًا قطعيًّا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا والخديوي السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالته.

وفي تلك الوثيقة تداعب إنجلترا أحلام الخديوي الجديد... وأحلام مصر...

أحلام الخديوي حين تعلن: «... وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضًا القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذي لسموكم في الإنعام بالرتب والنياشين».

وأحلام مصر حين تقول: «... وأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم، لم تعد ملائمة لتقدم البلاد، ولكن من رأي حكومة جلالته أن يؤجل النظر في تعديله إلى ما بعد انتهاء الحرب ثم تحتفظ الوثيقة بعد ذلك بكل ما يحقق فرض الحماية على مصر، ومنها أن التمثيل السياسي الخارجي لمصر سيقوم به وكلاء

إنجلترا في مصر»!

ومن هذه الوثيقة –علاوة على ما ورد في مذكرات فريد بك– يتضح أنه لم يكن الخلاف بين إنجلترا وبين الخديوي هو السبب في خلعه إنما تم الخلع لسببين:

الأول: خوف إنجلترا من ولاء الخديوي إذ كان قد بدأ يرنو ببصره إلى تركيا ويجعلها قبلته.

والثاني: أن تنفرد إنجلترا بحكم مصر نهائيًّا ولو أن ذلك في الحقيقة كان مسألة شكليات، إذ لم يكن قد تبقَّى لها من الانفراد بحكم مصر سوى التبعية الاسمية.

وكانت المخابرات الإنجليزية ترصد نشاط الخديوي ونشاط الأمراء الذين لديهم نفس الميل إلى تركيا سواء منهم من جاء ذكره في مذكرات فريد بك، أو غيره مثل الأمير عمر طوسون الذي احتجزته الحكومة الفرنسية –حليفة إنجلترا– في مرسيليا حتى أذن له بعد تدخل السلطان حسين كامل والأمير يوسف كمال بالعودة إلى مصر! ولكن الذي يعنينا هنا هو الدور الذي لعبه عمر طوسون بعد ذلك، وعند تأليف الوفد المصري بالذات...

***

ولنعد الآن إلى السلطان الجديد –حسين كامل– لنرى مظاهر السخط قد تركزت عليه، فقد بدأ أعيان البلاد يلتفون حوله ويتطلعون إليه وهو يوزع عليهم الرتب والألقاب كما يحلو له، أما باقي الشعب، فكان ينظر في وجوم وغضب إلى تدفق القوات البريطانية، وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤، أعلن الكاتب الحر أمين الرافعي احتجاب جريدته «الشعب»، حتى لا تنشر إعلان الحماية على مصر!

وبدأت المنشورات تغرق الجماهير في القاهرة والإسكندرية تندد بموقف

الخديوي والاستعمار، واتخذ الإنجليز هذه المنشورات ذريعة للبطش والإرهاب... وكان طبيعيًّا أن يقبض على بعض الشبان، كان أغلبهم من الحزب الوطني الذي نُهبت أوراقه ومن واقع سجلاته وضعت السلطات قوائم بأسماء المئات من زعماء الحزب والعاطفين عليه، وزعوا على المنافي والمعتقلات سواء في مالطة أو أوروبا أو في سجن الاستئناف بالقاهرة والحدراء بالإسكندرية ولما اكتظت بهم السجون، أنشئت لهم على عجل معتقلات جديدة انتشرت في كل مكان!

وفي ١٧ فبراير سنة ١٩١٥ تظاهر طلبة المدارس بمناسبة زيارة السلطان لمدرسة الحقوق وتغيب أكثر طلبة المدرسة، فتقرر فصل ٨٥ طالبًا كانوا هم الذين أصبحوا فيما بعد أساطين القانون في مصر!

ولم تنقضِ على ذلك خمسة أسابيع حتى أطلق أحد التجار الشبان -هو محمد خليل- مقذوفًا ناريًّا على موكب السلطان فأخطأه، وقبض عليه في ٢٤ إبريل من عام ١٩١٥ وحكم عليه بالإعدام شنقًا.

ولم يمضِ أكثر من شهرين، في يوم الجمعة ٩ يوليو، حتى تربَّص بالسلطان جماعة من الوطنيين عند مسجد سيدي عبد الرحمن قرب راس التين وألقوا عليه قنبلة سقطت على أحد جوادي المركبة السلطانية.

ونجا السلطان لثاني مرة، وقبض أيضًا -لثاني مرة- على تسعة من الشبان بينهم شفيق منصور الذي كان معتقلًا على قضية مقتل بطرس باشا غالي رئيس الوزراء.

وفي ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ أيضًا، اختبأ أحد القناصة المصريين -وهو موظف بالمالية يدعى صالح عبد اللطيف- لوزير الأوقاف إبراهيم باشا فتحي وطعنه ثلاث طعنات بخنجر فأصيب بجراح خطرة... ونفذ حكم الإعدام شنقًا -في المتهم- في أكتوبر سنة ١٩١٥.

***

وتحقق ما جاء في مذكرات فريد بك أثناء وجوده بالآستانة وألمانيا، فقد وصلت الحملة التركية إلى قناة السويس، فتصدت لها كتيبة مصرية برئاسة ضابط مصري وبمعاونة القوات البريطانية.

وعاودت الحملة الهجوم مرة أخرى في ٤ أغسطس سنة ١٩١٦ واحتلت شبه جزيرة سيناء والعريش ورفح، وحاول السنوسيون تأييد الحملة التركية بهجوم آخر من الغرب ونجحوا فعلًا في الوصول حتى مرسى مطروح، بل ونجحت الحملة في التوغل في واحات سيوة، والبحرية، والداخلة، والفرافرة... ومع الأيام استطاع المصريون والإنجليز وقف هذه الهجمات وقتل خمسة آلاف من الجنود الأتراك وأخذوا ٢٣٠٠ أسير، وكان ذلك في أوائل عام ١٩١٧، ثم قبضت القوات المصرية والإنجليزية على (علي دينار) السوداني الذي تمرد على الجيش المصري في حين مرة على حدود دارفور!

كانت كل هذه الأحداث لها صداها البسيط في مصر، لم يكن الكفاح ضد الأتراك يهم المصريين، وإن كان بعض الباشوات وأتباعهم –متأثرين إذ ذاك بدعايات الحزب الوطني وحزب علي يوسف من قبل– يعطفون على الدولة العلية، ومنهم من كان يطمع في أن ينال شيئًا... ثمنًا لعودة سيادتها، إذا عادت هذه السيادة على البلاد من جديد.

ونستطيع الآن أن نفهم سر اعتراض الإنجليز والسلطان والشعب، على محاولة الأمير عمر طوسون تولي قيادة الوفد المصري إذ ارتفعت الأصوات تنادي... «نريدها حكومة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة». إذ أن اتجاهات الأمير –إذ ذاك– كانت معروفة، منذ احتجز في مرسيليا سنة ١٩١٤ ولم يستطع العودة إلى مصر إلا بعد تدخل السلطان حسين!

تخطيط... بارع

والآن نريد أن نسأل هل كانت ثورة ١٩١٩ وليدة تنظيم ثوري مسبق أم أنها كانت انفجارًا تلقائيًّا جاء نتيجة ضغط طويل وشديد منذ جثم الاحتلال البريطاني على قلب مصر سنة ١٨٨٢؟

والجواب العلمي الديالكتيكي الصحيح هو أن كلًّا منهما كان يجب أن يتحد مع الآخر لتكون الثورة نتاجًا طبيعيًّا لتلازمهما، فلو أعد كل شيء لإشعال ثورة في بلد غير مهيإٍ لها لما أمكن لها -رغم ذلك- أن تقوم، وكل ما قد يصل إليه الأمر هو أنه قد يحدث انقلاب وليس ثورة.

وكذلك فإن بركان الثورة لو أنه ترك يغلي -بلا تنظيم- ولا ضبط، ولا تحكم في تحريكه، لَمَا أمكن أن يجني منه سوى انفجارات عاطفية عفوية ومتباعدة ومفاجئة!

ولذلك فإن بعض الأنظمة العفنة تمنع النار من الاقتراب من «إناء» المجتمع، وتحكم الغطاء فوقه، وقد تبقى هذه الأنظمة فترة أطول، ولكن فور نزع الغطاء عنها فإنها سوف تهاجمنا رائحة كريهة هي نتيجة الفساد والجهل والتأخر والتحلل الذي يصيب مثل هذا المجتمع... مثلما كان

الحال في اليمن مثلًا... وبعض الأنظمة الاستعمارية تترك الإناء على النار وتطعم النار من الإناء ذاته من خلافات أحزابه، وتعارك سلاطينه مع وزرائه... ثم لا تحكم الغطاء بل تدعه «مواربًا» حتى يتنفس بالبخار المتصاعد عنه... وكذلك كانت سياسة الاستعمار الإنجليزي في مصر في عهد كرومر ومن أتى بعده... تُطلق حرية الصحافة لتلعن الخديوي... وتطلق حرية السلطان ليبطش بالأحزاب... وتطلق حرية المسلمين لاستفزاز الأقباط وحرية الأقباط في استفزاز المسلمين!

وهنا كانت شخصية زعيم الثورة تحير كل الناس... فهو الرجل الذي انتدبته الحكومة للدفاع عن مَدِّ امتياز شركة القنال ...وهو الذي امتدحه كرومر... وهو أخيرًا الذي ذهب يودع مكماهون عند سفره!

وقد نسي الناس والإنجليز حكاية اتهامه في «جماعة الانتقام» ثم عندما ظهرت «جماعة الانتقام» في حادث الورداني لم يُلقِ الناس بالًا إليها! وللمرة الثالثة ظهرت نفس الجماعة في التشكيل السري الذي نظمه شفيق منصور وعبد الرحمن فهمي وماهر النقراشي، وقد نشرت جريدة الأهرام في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ قرار اتهام عبد الرحمن فهمي وشركائه نقلًا عن قرار الإحالة الرسمي فقالت بالحرف الواحد: «المتهم عبدالرحمن فهمي وآخرون... متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية وهي التآمر، ذلك أنهم كانوا أعضاء في جمعية تسمى «جماعة الانتقام» التي كان من أغراضها خلع عظمة الخديوي وقلب حكومته وإحداث هيجان والتحريض على القتل وتوزيع الأسلحة وقتل وزراء عظمة السلطان وآخرين».

شخصية زعيم الثورة إذن ليس فيها ما يدعو إلى الحيرة تمامًا، فهذا الزعيم العجوز سعد زغلول لم يهدأ منذ ألَّف جماعته الأولى سنة ١٨٨٤ «جماعة الانتقام» ولا شك في أنه اشترك في الحوادث التي جرت بعد

ذلك ومنها حادث مقتل بطرس غالي الذي اتهم فيه شفيق منصور كما اتهم كذلك في حادث إلقاء قنبلة على عظمة السلطان حسين كامل في ٩ يوليو سنة ١٩١٥.

إن «جماعة الانتقام» التي ألَّفها سعد زغلول شابًّا في الثالثة والعشرين، هي جماعة الانتقام التي ارتكبت بعد ذلك مقتل بطرس غالي سنة ١٩١٠ وهي التي ارتكبت مجموعة الحوادث التي انتهت سنة ١٩٢٤ بقتل السردار... وبنفس الاسم... وأحيانًا بنفس الأشخاص... فمثلًا شفيق منصور الذي اتهمته النيابة في ثلاث حوادث... قتل بطرس غالي ومحاولة اغتيال السلطان هو شفيق منصور الذي اتهم في قتل السردار الإنجليزي السير لي ستاك!

ولكن ما هو هذا التشكيل الذي ألَّفه سعد زغلول ليتحول إلى حركة مقاومة شعبية رهيبة في سنة ١٩١٩؟

لقد وصفه النائب العام الإنجليزي -مكسويل- الذي وقف في المحكمة العسكرية التي كانت تحاكم عبد الرحمن فهمي وقال بالحرف الواحد في جلسة ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠:

«إن هذا التشكيل الذي يشرف عليه عبد الرحمن فهمي كان مكونًا من ثلاثة أقسام، قسم خاص بالمنشورات، وقسم خاص بالقنابل والقتل وقسم خاص بشراء الأسلحة»!

ثم تكلم بالتفصيل عن كل قسم وتكلم بالذات عن قسم المنشورات... قال إنها تصدر بأربعة أسماء للإيهام بتعدد الجهات، فمرة باسم اللجنة المستعجلة ومرة تكون باسم الشعلة، ومرة تصدر باسم المصري الحر، ومرة باسم اليد السوداء!

ونسي النائب العام الإنجليزي قسمًا هامًّا آخر هو قسم مخابرات الثورة!

وهنا... فنحن نجد أنفسنا أمام حرب عصابات منظمة تنظيمًا دقيقًا... حرب تحرير لها كل سماتها... وقد كان سعد زغلول يعرف كل ما يجري في مصر... ما يبيته خصوم الثورة لها، والمصريين الذين يتصلون بالإنجليز، وبالسلطان، وأسباب هذا الاتصال ومداه... وكانت له شلة من شباب الزعماء يثق فيهم ويؤثرهم بأسراره وخططه ولم يكن يثق تمامًا في كبار أعضاء الوفد، بل كان فقط يتخذهم واجهة باعتبارهم من سراة البلاد!

ولكنه كان يعرف حقيقة نواياهم ويتخذهم –رغم هذه المعرفة– مطايا في فترة معينة، فقد كانت ثقته في الشعب وحده، وقد كتب في مذكراته بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ يندد بالكبار المذكورين ويقول: «لقد دلت هذه المحنة، التي نجتازها على ضعف شديد في الأخلاق وهبوط عظيم في روح بعض الناس ولاسيما الطبقة العالية، وما تحتها... فإنها كشفت دناءة وخسة، ولؤم وخَوَر دلَّ على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنًى... ولا تتنازل عن راحتها في سبيل الوطن...».

ثم عرَّج سعد على المتعلمين من تلك الطبقة فوصفهم بأنهم «أفسدهم أخلاقًا، وأحطهم صفاتٍ، يجرمون ثم يتباهون بالإجرام»!

نحن إذًا أمام حرب عصابات حقيقية... حرب تحرير منظمة تنظيمًا دقيقًا وليست مجرد حركات تلقائية أو نوبة عفوية من الهياج العاطفي... كلا...

فكل نظرة في وثائق ثورة ١٩١٩ تمدنا بحقائق كثيرة... وإن الرسائل السرية المتبادلة –والتي كتبت بالحبر السري وبطريقة خاصة– خلال سنة ١٩٢٠، بين سعد زغلول في باريس وبين عبد الرحمن فهمي في مصر، تحكي قصة مخابرات الثورة، فقد كان الزعيم يراقب تحركات خصوم الثورة وأولهم عمر طوسون، ويوسف كمال، وكان يحذر أنصاره

من هؤلاء الخصوم (اقرأ الخطابات المؤرخة ٢٧ يناير و١٤ و٢٥ مارس والموجودة بمتحف الوثائق في مصر) ويسأل عن سر هتاف الشعب للخديوي عباس ويطالب الوفديين بالقضاء عليها لأنها هتافات مريبة (انظر خطابات إبريل) ويجيئه من عبد الرحمن فهمي رسالة عن مقابلات مرقص سميكة ويوسف قطاوي وخالد لطفي ومظلوم باشا وحسن توفيق باشا فيحرض سعد شباب الوفد على كتابة منشورات بعنوان: «الشعب ينتخب حاكمه» (خطابات ١٥ إبريل).

وهذه الدعوة الصريحة لإعلان الجمهورية تقابل بالعمل الجدي في مصر، فعبد الرحمن فهمي يكتب للزعيم بذلك المداد السري في ٢٢ إبريل بما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عندما انتشر شباب الثورة في مساجد المدينة فمزقوا الخطب التي يلقيها الأئمة ويدعون فيها للسلطان، ومنعوا أئمة المساجد من إلقاء ذلك الدعاء، بل أكثر من ذلك فإنهم هتفوا في مسجد السيدة زينب بسقوط السلطان... وقد كتب سعد ردًّا صريحًا على هذه الأخبار بأن كل ما حدث «أوجب الارتياح لدينا».

وإذ تركنا هذه الرسائل التي تشرح لنا كيف كان سعد على اتصال وثيق بالوفد الأصيل المؤلف من شبان يتقدون حماسة، مثل: مصطفى النحاس وويصا واصف... في الوقت الذي كان يعمل فيه على تجنيد أكبر عدد مستطاع من أعضاء الوفد التقليدي من أمثال عدلي يكن وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد... وأيضًا في نفس الوقت انتشر فيه القناصة المصريون يصطادون الجنود والضباط الإنجليز من شوارع القاهرة...

وكان القناصة -إلى جانب اصطياد الجنود الإنجليز- يُرهبون الخونة المصريين من الحكام الذين يتعاونون مع الاحتلال وذلك بقنابل لم تكن تقتلهم... مما يجعلنا نعتقد أنها كانت مصنوعة بطريقة خاصة لإرهاب

الخونة وليس قتلهم!

في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ألقيت قنبلة على يوسف باشا وهبة في باب اللوق، ألقاها طالب الطب عريان يوسف سعد بعد أن دربه على إلقائها مصطفى حمدي عضو التشكيل السري، وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى حسن توفيق قنبلة على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال بجهة المنيرة.

وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى عبد القادر محمد شحاتة قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة بجهة الظاهر.

وفي ٨ مايو سنة١٩٢٠ ألقى أحمد توفيق قنبلة على حسين درويش باشا وزير الأوقاف بجهة الحبانية بالحلمية الجديدة.

وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٢٠ ألقى حسن إبراهيم أبو السعود قنبلة على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء بشارع الشيخ ريحان.

وفي ٦ يناير سنة ١٩٢٢ ألقى علي رحمي ومحمود حنفي قنبلة على عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء بجهة قصر النيل.

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ضرب حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدي، بالرصاص فقُتلا... وكان الفاعل نجارًا يُدعى «محمد فهمي علي» وكان المقصود بالقتل عدلي يكن باشا وكان الحادث قد وقع أمام نادي الأحرار الدستوريين بشارع المبتديان.

ألقى يوسف العبد ومحمد الراوي قنبلة على محمد سعيد باشا الذي كان رئيسًا للوزراء وقتها.

وألقى محمد شمس الدين ونجيب الهلباوي قنبلة على موكب السلطان بالإسكندرية.

وألقى محمد خليل التاجر بالمنصورة قنبلة على موكب السلطان بعابدين.

وطعن صالح عبد الله الموظف بالمالية علي إبراهيم باشا فتحي في محطة القاهرة بخنجر بثلاث طعنات.

وكان نصيب الإنجليز من حوادث الخطف والقتل أكبر فقد اختفى عدد كبير من الجنود الإنجليز، وقتل عدد أكبر، وكانت السلطات الإنجليزية عادة لا تبلغ عن هذه الحوادث حتى لا ترهب جنودها في مصر وحتى لا تفتح عيون المصريين أكثر على هذه الحوادث، ورغم ذلك فإننا نورد هنا بعضها:

ففي ٤ يناير سنة ١٩٢٠ أطلقت النار على مستر فاند رخت مدير شركة ترام القاهرة، وكان قد حاول الوقوف أمام إضراب عمال الترام باستخدام عمال آخرين.

وفي ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ قتل مستر هوبكن المهندس الإنجليزي.

وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قتل مستر جوردان.

وفي ٢١ فبراير قتل مستر براون ومستر ريتس الموظف بالسكة الحديد.

وفي ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ أطلقت النار على أسرة مستر براون كلها للمرة الثانية.

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قتل الجندي «بروكول» بشارع السد.

وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ قتل المخبر السري علي حسن عوض بحديقة الأورمان.

وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ قتل الجندي سورتن بشارع السبتية.

وفي يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ قتل الجندي ألدرارو بشارع قصر العيني والمخبر السري عبد الدايم إبراهيم.

وفي ١٨ فبراير وجد بجوار قسم الأزبكية الجندي البريطاني لوبوند بالمطرية، وفي ١١ مارس سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مستر جون

مالنفرس بجهة السبتية.

وفي ١٦ إبريل سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على الجنديين بيكر وتوسند بكوبري القبة.

وفي ٢٣ إبريل قتل خريستو بركيدس وجنود وضباط إنجليز بإلقاء القنابل على معسكرهم.

وفي ٢٤ مايو من نفس عام ١٩٢٢ قتل الميجر بكيت بشارع الفلكي.

وفي ١٥ يوليو بشارع القاضي الفاضل قتل الكولونيل يجوت.

وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٢ أطلق الرصاص على مستر براون وابنه ومربيته.

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ أيضًا أطلق الرصاص على مستر هاتون رئيس هندسة الوابورات بجهة السبتية. والواضح أنه من الصعب جدًّا إحصاء هذه الحوادث التي لم تكن تعلن، وكان البعض منها فقط يعرف عن طريق الإعلانات التي تنشرها السلطات الإنجليزية عن (رصد عشرة آلاف جنيه لمن يدلي ببيانات تساعد في القبض على مرتكبي حوادث القنابل التي ألقيت في جزيرة بدران، وشارع المبتديان، ومصر القديمة... وذلك في القيادة البريطانية بفندق إيدن هاوس)!

وقد نشر هذا الإعلان مرات كثيرة ومتباعدة وكان المبلغ المخصص لمن يدلي ببيانات في كل مرة يزيد عن سابقتها... من ألفين... إلى ثلاثة... إلى خمسة... إلى عشرة... دون أن يتقدم أحد للإبلاغ، ورغم أن السلطات المحتلة -في بعض هذه الإعلانات- كانت تَعِد المبلِّغ بأن اسمه لن يذكر وأنه لن يعرفه أحد!

***

لقد اعتقل سعد يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ في بيته، ذهب إليه ضابط وجنديان بريطانيان، وأرادوا أخذه بملابس النوم، حيث كانت تنتظرهم عربة جيش مدججة بالسلاح...

وكان الإنجليز يرمون بهذا التكتم إلى إخفاء نبأ الاعتقال فلا يعرف إلا تدريجيًّا... وفي الواقع فإن الأحكام العرفية كانت تُكمِّم الصحف، وتمنع الاجتماعات والتكتلات فضلًا عن المظاهرات... ولكن، لم يمضِ على الاعتقال أربعة وعشرون ساعة، وفي يوم الأحد... حتى كان النبأ قد سرى في البلد من أقصاها الى أقصاها...

وفي مدرسة الحقوق بالجيزة، أقسم بعض الطلاب على أنهم رأوا بأعينهم سعدًا مُساقًا بين الحراب الإنجليزية إلى حيث لا يعلمون...

وتعالت الهتافات فورًا... الثورة... الثورة... سعد أو الثورة!

وسار الطلبة وهم يلتهبون وفي الطريق قابلهم واحد من أعضاء الوفد –عبد العزيز فهمي– وتكون صدمة الطلبة عظيمة عندما يهتف بهم منهارًا... كفى لعبًا بالنار... كفى إثارة لغضب الإنجليز... واتركونا نعمل في هدوء...!

ولكن الشعب الملتهب لم يكن ليستمع لمثل هذا العضو الذي انهار تمامًا... فقبل أن تنفض مظاهرة طلبة مدرسة الحقوق تكون مظاهرة أخرى... بل مظاهرات... قد لحقت بها... وسهرت القاهرة كلها في تلك الليلة ولا حديث لها إلا عن اعتقال سعد...

وخرجت المعاهد والمدارس جميعًا في مظاهرات... المهندسخانة، فالزراعة، فالطب، فالتجارة، فدار العلوم، وأخيرًا المدارس الثانوية...

وأضرب عمال الترام، وسائقو الحنطور وسوارس... وطوائف غيرهم من العمال... ووصلت الأمور إلى حد إضراب عُمَد البلاد، والموظفين وأخذ آلاف من الفلاحين يخلعون أعمدة التليفون والتلغراف ويقطعون

السكك الحديدية ويحرقون قضبانها... وأصبحت مصر معزولة تمامًا...

وسقط مئات القتلى والجرحى في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد... وكذلك سقط القتلى في طنطا ودمنهور وأسيوط وغيرها من بلدان الوجه البحري والصعيد... ولجأ الإنجليز إلى الطائرات يقصفون بها المدن الثائرة.

وتطورت الثورة في القاهرة، خصوصًا عندما خرجت مظاهرة السيدات، فتصدى لهن البوليس بالبنادق والسونكي مما سبب التهاب المشاعر واقتحم الأزهريون شوارع الغورية وهم يحملون ما استولوا عليه من الرشاشات والمدافع الإنجليزية وأخذ العمال والطلبة يعملون طول الليل في حفر الخنادق لمعارك الشوارع ولما أخرجت القيادة البريطانية بعضًا من عربات الترام يقودها جنود إنجليز وتحميها المدافع الرشاشة، وجدت أمامها شعبًا صلبًا يرفض استعمال هذه العربات!

ثم وقعت أعنف حوادث الثورة.. فقد حدث أن كان ثمانية عشر جنديًّا من جنود الاحتلال والسياح الإنجليز يستقلون عربة سكة حديد في القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة، فهجم عليهم ركاب القطار الذين كانوا يغلون من السخط لموت المئات من مواطنيهم المصريين برصاص الإنجليز وأجهزوا عليهم قبل أن يصل القطار إلى محطة ملوي، وبقي واحد منهم لم يكن قد لفظ أنفاسه بعد، وحاولت بَغِيٌّ من راكبات القطار تدعى «هانم عارف» أن تحمي الرجل الذي ما زالت به نسمة حياة، ولكن الجماهير الساخطة ضربتها وألقتها بعيدًا، وقد حاول الإنجليز -فيما بعد- رشوة تلك المرأة بالمال والذهب لتعمل معهم (كتاب اللنبي في مصر تأليف الماريشال ويفل).

واشتد الهياج في القاهرة وأراد الوفد -بدون سعد- أن يهدئ النفوس الثائرة فأصدر بيانًا يشجب فيه الاعتداء على الأنفس والأملاك، وكان

الإنجليز قد أوعزوا إلى الأجانب في مصر بالاحتجاج من الاعتداءات المتوالية على محالهم.

وقال البيان إن مثل هذا الاعتداء مُحرَّم (بحكم الشرائع الإلهية والقوانين الوضعية! وأن قطع المواصلات يضر بأهل البلاد ضررًا بليغًا، ويحول بين الناس وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ومثل هذا العداءِ يُضيِّع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم)!

وواضح من البيان أن الذي كتبه هم مجموعة التجار ومن إليهم من الذين يرون أن مصالحهم الخاصة هي فوق مصلحة الوطن، وكان أعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة في ذلك الوقت، علي شعراوي باشا وكيل الوفد، ومحمود سليمان باشا، وعبد الخالق باشا مدكور من تجار القاهرة!

وأخذ الإنجليز ينشئون المحاكم العسكرية العاجلة للحكم على الثوار فورًا بالسجن والجلد في الأزبكية والخليفة والقناطر بل وفي الأقاليم...

وفي الصف المقابل... بدأت حرب العصابات من المصريين تعد العدة لاحتلال مراكز البوليس سلميًّا أو بالقوة تمهيدًا للاستيلاء على السلطة كلها ابتداءً من يوم ١٥ مارس.

وقد بدأت أولى هذه المعارك في الفيوم، إذ بدأت محاولة من الأهالي والعُربان لاقتحام مركز البوليس واحتلاله ولكن البوليس جاء بمدد وتمكن من استعادة المركز إلى أن تجمعت قوة أخرى من الجماهير الغاضبة، وهكذا ظل الفريقان يتبادلان المبنى عدة مرات... وانتهى اليوم ولكن بعد سقوط ٤٠٠ قتيل وجريح كما ذكر في بلاغ رسمي صدر من السلطات المسئولة!

ووصلت العدوى إلى المنيا فذهب عبد القادر محمد شحاتة مندوبًا

من قيادة الثورة ليبلغ تعليمات القيادة بالاستيلاء على المركز، ولكن السلطات الإنجليزية علمت بحضوره فجَدَّت في البحث عنه خصوصًا، وهو معروف جيدًا بميوله الثورية ومشهور عنه ارتكابه للاغتيالات السياسية وخشي حكمدار المنيا -خليل بك حافظ- على الشاب الثوري فعمل على تهريبه من المدينة الملتهبة، ولا تلبث المنيا أن تعلن ثورتها التي يتولى قيادتها نجار بسيط هو الشيخ ميرغني ويدعو الشيخ ميرغني الدكتور محمود بك عبد الرازق لرئاسة جمهوريتها المؤقتة، والأستاذ رياض الجمل لتولي رئاسة الوزارة فيها، وتوفيق بك إسماعيل نائبًا لرئيس الدولة، والشيخ أحمد حتاتة، المحامي الشرعي للرئاسة الشرعية، بينما يكون هو -الشيخ ميرغني- قابضًا على السلطة الممثلة في المركز والبندر.

ولكن الإمدادات الضخمة تصل وتُجلِيهم عن مراكزهم، ويختفي الشيخ ميرغني -مندوب التنظيم- ليظهر في القاهرة. وفي أسيوط هجم الثوار أيضًا على مركز للبوليس، فسلم لهم مأمور البندر -البكباشي محمد كامل عمر- بكل ما يطلبونه حتى السلاح، بل إنه أعلن أيضًا انضمامه إلى الثوار... وراح الثوار، وبينهم عدد كبير من المحامين والمثقفين، يوجهون ضربات ليلية بالأسلحة النارية إلى القوات الإنجليزية المحاصرة داخل وحدة من مدارس أسيوط ولعدة أيام حاول الإنجليز عبثًا إنقاذ قواتهم من أيدي الثوار، مرة بإرسال قطار سكة حديد يحمل آلاف الجنود المدججين بالسلاح، ولكن الفلاحين أوقفوا القطار عند محطة «دير مواس» قبل أسيوط بحوالي ٤٥ كيلو، وتبادلوا إطلاق النار مع القوة الإنجليزية، وفرَّ القطار عائدًا بمن بقي فيه بعد أن سقط عشرات القتلى والجرحى.

ولجأ الإنجليز إلى قصف المدينة بالقنابل من الجو، ولكن الثوار صمدوا واستمر الحصار... وأخيرًا... أرسل الإنجليز بَحرِيَّتهم في سفينة مسلحة عبر

النيل لنجدة القوات المحاصرة، ولكنهم فوجئوا بآلاف الفلاحين يستقبلونهم على جسر «ديروط» ومعهم البكباشي عبد السلام فهمي، فيسبحون في الماء إليهم ومعهم الشوم والبنادق القديمة، ولا تكاد السفينة تفلت بأعجوبة من هذا الهجوم، حتى تفاجأ بهجوم آخر ينتظرها عند بلدة «نزالي جنوب»!

وتَلقَّى أحد جنود الثورة، بل أحد قوادها، رغم صغر سنه –يوسف الجندي طالب الحقوق الذي أضحى من خطباء الثورة– أمرًا بالاستيلاء على السلطة في بلدة زفتى.

وجمع يوسف الجندي بضع مئات من شباب الثورة في المدينة في مظاهرة مسلحة، سرعان ما اقتحمت مركز البوليس واستولت على «السلامليك» دون أن تطلق طلقة واحدة، فقد انضم للمظاهرة الوطنية مأمور المركز «إسماعيل حمد» ومعاون البوليس «أحمد جمعة» ولكن المتظاهرين لم يكتفوا بذلك، بل زحفوا على محطة السكة الحديد، واستولوا على شحنات القمح التي كانت مجهزة لتأخذ طريقها إلى الجيش الإنجليزي، كما سيطروا على مكاتب التلغرافات، وصارت التلغرافات الصادرة والواردة تحت رقابتهم، ونظَّم المتظاهرون فرقًا لحفظ الأمن وفرقة لمراقبة التموين وفرقة لتولي شئون الزراعة وردم البرك والمستنقعات وتقوية الجسور لحمايتها من الفيضان، وعيَّن الفقراء منهم أجورًا يدفعها الأغنياء (أي كضرائب فرضتها الثورة).

ولم يستطع الإنجليز الاقتراب من المدينة التي رفعت علمًا مصريًّا وألقت بالعلم التركي القديم، وبلغ عدد القتلى في ميت القرشي وحدها أكثر من مئة حسب البلاغات الإنجليزية الرسمية.

ولم تهدأ الحالة إلا بعد أن أعلن مأمور المركز «إسماعيل حمد» نبأ الإفراج عن سعد وصحبه، وسماح السلطات المحتلة لهم بالعودة من المنفى ليبدءوا المطالبة باستقلال مصر.

وجاء الإنجليز على رأس قوات أسترالية، ولم يجرءوا على دخول زفتى فسكنوا خارجها، وطلبوا من الحكمدار تسليمهم عشرين من زعماء (الاضطرابات) فسلمهم -بتوجيه من يوسف الجندي- كشفًا بأسماء الخونة الذين حاولوا الوقوف ضد المعركة... أما الوطنيون والثوار أعضاء الحكومة... الشيخ مصطفى أبو العمايم، وإبراهيم خير الدين، وعوض الكفراوي، وغيرهم... فقد هربوا مع يوسف الجندي إلى أن ظهروا بعد ذلك في القاهرة.

وهوجم مركز فاقوس يوم ٢٥ مارس واستمر الهجوم ثلاثة أيام متوالية بغرض الاستيلاء عليه وعلى ما يوجد به من سلاح. وحدث نفس الشيء في قليوب وبني سويف والإسكندرية، ويوم ١٧ مارس في رشيد حيث استطاع الثوار إحراق المركز والاستيلاء على الأسلحة وتخريب خطوط السكك الحديدية وقُدِّم سبعون من الفلاحين والعمال أساسًا إلى محكمة عسكرية عاجلة.

وكادت هذه الحركة تصبح مأساة على إنجلترا، لولا أن المارشال الإنجليزي الخبيث اللنبي بادر فنصح إنجلترا بالإفراج عن سعد في ٣١ مارس سنة ١٩١٩، ويتبع الإفراج السماح لسعد وصَحبِه بالسفر لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، ويتم ذلك فعلًا في ٧ إبريل ولكن إنجلترا لا تيأس، فتفاجئ الزعماء بإعلان يصدر في ١٢ إبريل في باريس يرفض الرئيس ويلسون رئيس مؤتمر الصلح طلب مصر حضور المؤتمر.

وبدأ الشعب وقيادة الثورة يفعلان المعجزات... يُضرب الطلاب عن الانتظام في الدراسة، فيقول الإنجليز.. إن هي إلا حركة شباب طائش لا يقدر المسئولية.

ويُضرب العمال... عمال العنابر والترام، والسكة الحديد، والبريد... فيقول الإنجليز... إنها حركة رعاع ودهماء.

ويُضرب الموظفون والمحامون، فيقول الإنجليز إنهم تجار سياسة من

الطامعين في الحكم.

ويضرب رجال الدين... فيقولون إنها حركة جماعة من المتعصبين رغم اجتماع المسلم مع القبطي في المساجد والكنائس.

ويذيعون أن العائلة المالكة لا تؤيد الثورة، فيضغط الوطنيون على الأمراء حتى يصدروا بيانًا يوقعه أكبرالأمراء وأشهرهم في تأييد الثورة.

وتتوالى الأحكام على الجماهير للإرهاب... ويقدم للمحاكمة علي سليمان بتهمة محاولته إغراء بعض الجنود الإنجليز لبيع أسلحتهم، وعلى علي محمد علي، وعلي غنيم، إذ اشتريا أسلحة في الحوامدية، وعلى عبد الحميد حسن بتهمة حيازة أسلحة ومنشورات لجمعية اليد السوداء، ويحاكم أحمد محمد عمر وثلاثة من أعضاء جمعية العمال بتهمة صنع أربعة آلاف كرة حديدية لتسليح الثوار بالإسكندرية.

ولكن الإرهاب لم يرهب أحدًا. ويستمر اعتقال الألوف بتهمة التحريض على الثورة واغتيال الجنود والضباط البريطانيين وإتلاف وسائل المواصلات.

ويستمر التمرد!

وهنا... لا بد من وقفة قصيرة لنقول إن كل هذه الأحداث لا يمكن أن تجيء تلقائيًّا، وعفو الساعة بلا تدبير ولا تنظيم... فمن غير المعقول أن تصدر الأوامر بتنظيم المظاهرات، فتقوم المظاهرات فعلًا وتشتعل البلد من الإسكندرية إلى أسوان...

وأن تصدر الأوامر بمقاطعة لجنة ملنر... فلا يقابلها أحد فعلًا... ويحاول بعض أعضاء اللجنة مناقشة الفلاحين في القاهرة، فيرفضون الكلام تمامًا إلى حد أنه لو سأل واحد من أعضاء اللجنة فلاحًا عن اسم الشارع، أجابه... اسأل زعيمنا سعد!

ولكن بعض المستوزرين -رغم ذلك- قابلوا اللجنة، ولكن في الخفاء ودون أن يجسروا على إعلان تمردهم على قرار مقاطعة الشعب للجنة.

ومن غير المعقول أن تتصور أن الأوامر قد صدرت بالاستيلاء على مراكز البوليس ابتداءً من ١٥ مارس، فإذا بالأعداد الضخمة من المصريين تهاجمها وتستولي على ما بها من سلاح، ويتحكم المتظاهرون في سير العمل، ويشترك معهم في الثورة بعض المسئولين من رجال الأمن...

كل هذا دون تدبير سابق...

ولا يمكن أن تصدر الأوامر بأن لا يقبل أحدٌ الوزارة في ظل الحماية البريطانية فإذا بالقناصة المصريين يلقون قنابلهم ورصاصهم على جميع رؤساء الوزراء، والوزراء الذين تولوا السلطة في ظل الاحتلال بوصفهم خونة!

ولا يمكن أن تصدر الأوامر بإغراق البلد بالمنشورات -رغم الأحكام العرفية ووضع المطابع كلها تحت الرقابة الإنجليزية- فإذا بالمنشورات تصدر رغم كل شيء...

وتصدر الأوامر بتمزيق خطبة الجمعة التي تدعو للسلطان، فتُمنع الخطبة وتهتف بسقوط السلطان! هذه الحركات الجريئة العنيفة... هل كان يمكن أن تقوم بلا تخطيط، ولا ترتيب ولا إعداد سابق طويل؟!

هل يمكن أن توصف هذه الحركة التي دامت حوالي الخمسة أعوام وانتهت بالنجاح، إذ لم تجد إنجلترا بدًّا من دعوة مصر للتفاوض، وإلى الرضاء بزعمائها الذين كانت تسميهم إرهابيين... والمتطرفين الذين يحرضون الرعاع...

ولكن هؤلاء «الإرهابيين» حتى بعد أن وصلوا إلى الحكم استمرت ثورتهم... فكان الدكتور ماهر باشا، مثلًا، ينادي بتأليف جيش ضخم -تحت ستار أنهم خفراء- بعد أن تستبدل أسلحتهم القديمة بأخرى حديثة... حتى يفاجأ الإنجليز بمن يقف أمامهم وجهًا لوجه

إذا احتاج الأمر (انظر تقرير شفيق منصور الذي كتبه في سجنه بمتحف القضايا السياسية).

وبعدُ، فهل يمكن لمثل هذه الثورة أن تكون تلقائية؟ والجواب هو كلا بالطبع… وأن آلاف الأسماء التي اشتركت في أحداثها العنيفة أمثال: أحمد عبد الحي كيره، ومحمد شكري الكردي، والحاج أحمد جاد الله، ومحمد محمود خليفة، والمستشار كامل ثابت، وحسني الشنتناوي، وسيد باشا، ومحمد عثمان الطوبجي وحسن كامل الشيشيني باشا، واللواء نديم باشا، وإبراهيم موسى ومحمود إسماعيل والأخوين عنايت، وراجي حسن وعلي إبراهيم وماهر والنقراشي والمرحوم مصطفى حمدي الذي كان يدرس للفدائيين واستشهد وهو يزاول مسئولياته…

إن هذه الآلاف من الأسماء… وإن التنظيم الدقيق الذي وصل إلى حد تنظيم خلايا في الجيش المصري بالسودان قد كان لها أثر ملحوظ في تمرد القوات المصرية في السودان كما تحدث بهذا صراحة لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية.

هذا التنظيم الذي اشترك في تدمير طائرتين من طائرات سلاح الطيران البريطاني، والذي نظم خطة لتهريب سعد زغلول من منفاه في جبل طارق…

التنظيم الذي كان يستخدم في نقل الرسائل كعوب الأحذية، ويستعمل في طبعها ماء البصل، ويستخدم لأعضائه أسماءً حركية مبالغة منه في الحرص…

كل هذا… هل يمكن أن يتم تلقائيًّا، وبلا إعداد، ولا ترتيب شعبي؟!

كلا، بالتأكيد… وإنما هي حرب العصابات… وإذا كانت المخابرات البريطانية قد وضعت يدها على أهم خلاياها في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ –بعد مقتل السردار بهدف إعدام سعد وهو في قمة مجده– ودسُّوا على

الفدائيين مَن أوهمهم أن قتل السردار إحدى رغبات سعد وتمت الجريمة بل وقتل من حاول ملاحقة المتهمين (علي كريم حداد)...

وفي مذكرات سعد في تلك السنة وما بعدها، إشارات هامة عن اهتمامه بالقضية، خصوصًا اعترافات شفيق منصور وبالذات عندما قال إن «اللجنة العليا للأحرار» كانت مؤلفة منه ومن ماهر والنقراشي! (مذكرات في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥).

وتؤكد دلائل كثيرة على أن مقتل السردار كان من تدبير الإنجليز، فقد نشرت جريدة «الصنداي هيرالد» الأمريكية تحقيقًا في سنة ١٩٣٨ عن المخابرات الإنجليزية وأعمالها الخافية، فقالت إن الخبطة الرابعة لها كان هو فتح السودان بدون إراقة دماء... وذكرت الجريدة بصريح العبارة أن ذلك كان عن طريق تدبير مقتل السردار! المهم أن ثورة ١٩١٩ كانت حربًا تحريرية بمعناها الكامل، ولا عبرة بما يقال إن حرب العصابات تحتاج إلى جبال وغابات، فهي تصلح أيضًا في السهول والوديان، ولكل منهما طبيعته واحتياجاته، ولقد كانت تلك الحرب كاملة بما تم فيها، لولا أخطاء وقعت فيها قيادة الثورة...

سعد يصارح...

كان النفوذ الأجنبي في مصر مقسمًا بين أربع جهات... فرنسا، ولها النفوذ الاقتصادي المتزايد، لها الشركات الأكبر ورؤوس الأموال الأكثر والنصيب الأوفر في شركات القنال... ولها ماضٍ طويل في مصر هو الفترة التي قضتها قبل عصر محمد علي.

وإنجلترا... ولها القطن نصدره ونعود فنستورده منسوجًا، وتتحكم في زراعته وتجارته ما شاء لها التحكم، فهي صاحبة النفوذ الاستعماري والقوات العسكرية قواتها... ومعها الصبر والزمن!

والنفوذ التركي وله الماضي التقليدي كدولة السيادة الاسمية، ولها بحكم هذا الماضي باشوات وبكوات ينتظرون أي تعليمات من الباب العالي!

والنفوذ الرابع ألماني ـ نمسوى، مستحدث، جاء مع أولئك الأفاقين الذين وفدوا مع الخديوي عباس حلمي أو لحقوا به، فقد كان مفتونًا بهم، ولا يلبث أن يستورد بين حين وآخر فريقًا منهم بصفة موظفين وخبراء، والإنجليز لا يحاربونهم، بل يحاولون أن يتخذوا منهم –ومن سائر الأجانب– كالإيطاليين واليونانيين، جهة لتدعيم نفوذهم، والحفاظ على

هذا التضامن لأهميته بالطبع لدوام الحال!

ولكن ما إن جاءت سنة ١٩١٦ حتى بدأت السلطات العسكرية تجمع العمال والفلاحين كرهًا لترسلهم إلى شتى الجهات تحت ستار التطوع، وكان يقوم بخدمة الإنجليز في هذه المهمة، عمد البلاد وخفراؤها، والموظفون الإداريون من حكام الأقاليم ومن إليهم حتى لقد بلغ عدد هؤلاء «المتطوعين» نحو مليون وربع المليون عامل، هذا بخلاف المواشي والدواب والحبوب التي استولى عليها الإنجليز بأبخس الأثمان.

وجندت الدولة المصرية بأجمعها لخدمتهم بل لقد خصت بعض المصالح الحكومية -كالسكك الحديدية- لتنظيم حركاتهم، وصدرت التعليمات بزيادة الأراضي المزروعة قمحًا وخضرًا وفاكهة لتموين جيوش الاحتلال، وانتشر المتعهدون يبحثون عن الدجاج والبيض ويأخذونه من أفواه الفلاحين ليسلموه لأفواه الإنجليز!

ولم يكتفِ المستعمر بالفلاحين والعمال وأقواتهم، بل صدرت تعليمات عاجلة بدعوة ١٢ ألفًا من المجندين ورديف الجيش المصري.

وكان هؤلاء المجندون يعاملون أسوأ معاملة، ويمنع عنهم الغذاء النظيف ليقدم لجنود الاحتلال، ودعاهم ذلك إلى تشكيل مظاهرة ضخمة خرجت من ثكناتها في عين شمس وذهبت إلى عابدين وهي تهتف شتى الهتافات، وهناك تصدت لها قوات من السواري والكونستبلات الإنجليز وفرَّقَتْها، ولكن بعد أن تركت أثرًا عميقًا في وجدان الجماهير التي أحست بها... بل إن السلطان حسين نفسه بدأ منذ ذلك اليوم يستشعر وطأة الأحداث على ضميره، وأخذ السلطان يتقلب على جمر العرش! فلم يكن بين كل الأطراف من يقدر مصاعبه، فلمَّا مات مهمومًا... وعُيِّن أحمد فؤاد خَلَفًا له أراد أن يتخذ سياسة ذات وجهين... أن يحقق أطماعه في الترقية إلى رتبة ملك، وفي نفس الوقت يسترضي أكبر عدد

من الجهات التي ترصد حركاته ولو أن النفوذ التركي الألماني كان قد بدأ يتقلص بعد إعلان الحرب على الأتراك والألمان.

وأعلن السلطان أحمد فؤاد في ٩ مارس ١٩١٨ –بواسطة حكومته– التبرع من خزينة البلاد بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات لـ»بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات»!

ولمَّا عقدت الهدنة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ظل يتابع دفع الجزية لتركيا وهي حوالي نصف مليون جنيه، وأبقى لفرنسا ما لها من نفوذ اقتصادي سابق، واستخدم عددًا كبيرًا من الألمان والطليان والجريج في القصور الملكية، وسنرى بعدُ كيف حاول أن يلعب في الثورة دورًا مزدوِجًا، فيقابل كل فريق بوجه!

وتذكرنا حكاية حماية مصر من خطر الغارات، بوجهة النظر البريطانية عن ظروف الثورة كلها كما كتبه الماريشال ويفل عن «اللنبي في مصر» إذ يقول بالحرف الواحد:

«ولقد فسر هدوء مصر –في ظل الأحكام العرفية– مدة الحرب بأنه موافقة منها، أو على الأقل بعدم اهتمام بالحالة الراهنة. ومن الوجهة المادية كانت مصر في رخاء شامل إذ قفزت بها أثمان القطن –محصولها الرئيسي– قفزة لم يحلم بها أحد (كذب)، بينما دفع الجيش أثمانًا طيبة لكل ما اشتراه من العلف والحيوانات والمحاصيل الأخرى (كذب أيضًا)، كما كانت مرتباته التي يدفعها عالية. هذا إلى إطعامه الفلاحين المجندين، الفرقتين العظيمتين، فرقة الجمَّالة المصرية وفرقة العمال المصريين الطعام الحسن، كل ذلك زيادة على ما أنفقه الجنود أنفسهم بسخاء في القاهرة والإسكندرية والأماكن الأخرى، ثم إن مصر قد تمتعت بكل مزايا الحرب الطويلة المضنية من غير أن يصيبها شيء من خسائرها، فلماذا إذًا لا ترضى؟ لو

لم يبلغ الجحود بها أن تعض اليد التي أطعمتها بسخاء كل تلك السنوات التي كان فيها الفزع والفقر والموت من نصيب كثير من الشعوب»؟

ويعود الماريشال ويفل فيعدد أسباب الثورة أو يقول إنها تعبير عن نمو الوعي الوطني بسبب حرية القول والفكر والرخاء المادي الذي جلبه الاحتلال البريطاني! والجمعية التشريعية التي أسسها كتشنر وساعدت على الازدهار السريع... وأخيرًا... فبسبب ما أثاره رجال السياسة من الحلفاء -خصوصًا ويلسون- عن حق الأمم في تقرير المصير!

ويتكلم الماريشال ويفل أخيرًا عن حالة المصريين التي لم يفهمها ويقدرها الموظفون الإنجليز في مصر، فيقول:

«بل حتى أولئك الذين كان أولى بهم أن يميلوا إلى بريطانيا العظمى -السلطان المدين لهم بعرشه- ورشدي باشا رئيس الوزراء الذي أدار دفة الأمور بمصر مدة الحرب، والوزراء الآخرون وكبار الملاك الذين أثروا ثراءً كبيرًا من بيع القطن (طبقة الباشوات)...

قد خاب ظنهم لعدم اعتراف بريطانيا بمساعدة مصر لها في مجهود الحرب، فبينما سمح لعرب الصحراء بحضور مؤتمر السلام وعرض قضيتهم فيه، يرفض السماح للمصريين بحضور المؤتمر».

تكلم الماريشال العسكري -بعد ذلك- عن زيادة التعليم في مصر عن الحاجة أو عن رغبة هؤلاء المتعلمين في تولي مناصب ووظائف يمنعها عنهم الاستعمار البريطاني...

ويستمر التخريف البريطاني... فيتحدث الماريشال عن شقاء العمال والضغط الواقع عليهم، واغتصاب الأموال منهم باسم التبرع للصليب الأحمر.

ويدَّعي ويفل في النهاية أن عدم تعيين سعد زغلول في رئاسة الوزارة

في بداية الأمر، كان من أهم ما حفزه على قيادة الثورة وأن قانون كتشنر الذي حمى الفلاح الصغير من الحجز عليه قد أثار كبار الملاك، كما أثارهم تشغيل فلاحيهم في السلطة الإنجليزية مما كان يضطرهم إلى دفع أجورأكبر للفلاحين.

ولكن «مس درهام» الصحفية الإنجليزية المنصفة تكتب في إبريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلي نيوز، وكأنما كانت ترد عليه مسبقًا فتقول:

«لقد أقمتُ في مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى إبريل ١٩١٦، وأَشهدُ أن هذه الاضطرابات إنما ترجع إلى سوء معاملتنا للمصريين، ولقد ارتكب ولاة الأمور في مصر أسوأ الأغلاط إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية دون أن يذكروا لهم شيئًا عن السكان الذين سوف يعيشون بينهم، ولقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أنهم كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية وأن المصريين قوم دخلاء! وقد سمعت واحدًا من الأستراليين يقول: لو كان الأمر بيدي لما أبقيت واحدًا من المصريين في هذه البلاد»!

ومهما كانت أسباب الثورة، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية، فإننا نستطيع أن نجعلها في كلمات قليلة، هي أنها إرادة التطور التي تفرض نفسها، وتبحث عن متنفس لها... وإذا كان تطور الأمم والشعوب يماثل انتقال الماء من حالة الكم إلى حالة الكيف... من الغليان الطويل إلى البخار أو الانفجار... فإن مصر قد ظلت حرارتها ترتفع من سنة ١٨٨٢... وبدأت تغلي في سنوات اليقظة التي نبهها إليها مصطفى كامل حتى سنة ١٩١٠... حتى بدأ الغليان يبحث عن مخرج له من أواخر سنة ١٩١٨، ففي ذلك الحين، وكان العالم يشهد مؤتمر الصلح وهو على وشك الانفتاح حيث يراجع العالم كله مشاكله

وتستعيد الإمبريالية العالمية تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ... كما كان العالم يشهد توزيع الأسلاب والغنائم...

فإنه كان من الطبيعي أن يفكر المثقفون المصريون في استغلال هذه الفرصة الذهبية -فرصة قرب انعقاد مؤتمر الصلح- ليطرحوا عليه قضيتهم باعتبارهم شعبًا مستقلًّا -كما هو ثابت من المعاهدات الدولية- وإنما وضع تحت سيطرة الاستعمار بحجة حماية العرش... ثم ما لبث الاستعمار نفسه أن أطاح بالجالس على العرش تحت ستار حماية مصر!

ثم إن الاستعمار أخيرًا قد بدأ يتكلم عن أن بقاءه في مصر إنما هو لحماية الإمبراطورية! في ذلك الوقت، كانت مصر قد اختارت زعيمها بمنتهى الحكمة، والبراعة، والوعي... لم تختر أحد الذين يُدعَون لاستبدال السيادة التركية بالسيادة الإنجليزية... ولم تختر واحدًا من تلاميذ مدرسة التطور والتدرج والإصلاح البطيء... ولم تختر أحد الذين يرون أن من الحكمة مداراة الإنجليز المستعمرين والتفاهم معهم... ولم تختره أيضًا رجلًا من عرض الطريق، ولكنها اختارته رجلًا وسطًا من حيث طبقته، فلا هو بالأرستقراطي المترفع، ولا هو بالمعدم البسيط النكرة... ولم تختره كذلك شابًّا صغيرًا لم يكتمل له النضج أو تنقصه التجارب... وهو رغم مواقفه السابقة في الدفاع عن مد امتياز شركة القنال... ورغم ما قاله خصومه من أنه كان في استقبال العميد البريطاني مكماهون... ورغم مصاهرته لمصطفى فهمي رئيس الوزراء التركي الذي فرضه الإنجليز ١٣ سنة على مصر...

رغم كل ذلك، فهو يمتاز باستقامة ونزاهة، وقد خرج من كل الظروف السابقة وهو محل ثقة الجميع. وهو فوق -ذلك كله- رجل محبوب من الجميع من الأحزاب كلها على ما بينها من خلاف وتطاحن، فهو مع

الحزب الوطني في حماسه وتطرفه الوطني من أجل مصر، ولكنه ليس معه في الولاء للخديوي أو تركيا... وهو مع حزب الإصلاح في برنامجه الإصلاحي، ويعاون الشيخ علي يوسف في تدعيم جريدة المؤيد إلى حد جمع المال له... وهو مع المثقفين من حزب الأمة وفي مقدمتهم لطفي السيد في كل ما يبذلونه أو يقولونه لإيجاد حياة دستورية سليمة، ولكنه يختلف معهم في دعوتهم إلى التفاهم مع الإنجليز.

فلا عجب بعد ذلك إذا كان الجميع يمتدحونه في صحفهم، ويستميلونه إليهم... امتدحه مصطفى كامل في «اللواء»، وعلي يوسف في «المؤيد»، ولطفي السيد في «الجريدة» وميخائيل عبد السيد في جريدته «الوطن» فقد كانت علاقاته أيضًا مع الأقباط وطيدة... وكان سعد زغلول أبًا للمصريين جميعًا... فاختاروه على مراحل... انتخبوه أولًا وكيلًا للجمعية التشريعية وكان قد نجح في الانتخابات النيابية عن دائرة القاهرة جميعها... وكانت عبارة عن دائرتين!

وهذه الزعامة الحقيقية التي بدأت من القاعدة، وكانت مستمدة من محاربته لذلك السلطان الذي وقف يحاربه من وراء ستار، ويستعدي عليه صهره، وغيره من الزعماء الذين كانوا يؤثرون التفاهم، بعكس السلطان حسين الذي حاول أن يكون محايدًا!

وتظهر شجاعة سعد في مواجهته للسلطان الذي حاول الدعوة لتأليف وزارة تخلف وزارة رشدي باشا المستقيلة احتجاجًا على عدم موافقة الإنجليز على سفر الوفد، ويقول سعد في خطابه إلى السلطان:

«... إنما تطلب منكم الأمةُ أن تكونوا لها العونَ الأولَ على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه... كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج

مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليه بالفشل؟ إننا لا نكذب مولانا النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأي أمته قبل أن يتخذ قرارًا نهائيًّا في أمر الوزارة الحالية، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مسئولية لم يتحرَ مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة».

ولم يكن هذا هو كل ما قاله فكلما كانت الأمور تتحرج، وتستفزه قرارات السلطان ضد حركات الشعب، حركة الاستقلال، كان يتكلم بصراحة ولكنه لا يزيد!

ولا عجب فقد استطاع الإنجليزاستغلال الفرصة، فنقلت وكالة رويتر ما سمته «أهداف الثورة» وذلك في يناير سنة ١٩٢٠ نقلًا عن جريدة التايمز الإنجليزية، فقالت:

«صرحت جريدة التايمز بأن لديها وثائق تثبت بها أن قلب السلطة المصرية سيكون من أول نتائجها انتصار المتطرفين في مصر»!

وما إن تبدأ مناقشات الوفد المصري الأولى في فرنسا، ويحط سعد قدمه في باريس... حتى بدأ يدلي بتصريحات عنيفة يعلن فيها رأيه في السلطان أحمد فؤاد، فيصفه بأنه «سلطان الحماية البريطانية» ويقول مرة إن جلالته «موظف إنجليزي»! ويقول مرة أخرى إن جلالته «جندي في جيش الاحتلال سيخرج بخروج ذلك الجيش»!

ويصاب بعض أعضاء الوفد بالذعر... فيصفهم سعد بأنهم «جمعية عبيد سلطان»! ويبادر إسماعيل صدقي باشا -أكثرأعضاء الوفد ميلًا إلى السلطان وإلى أنصار السيادة العثمانية- فيصرّح وهو في باريس بأن تصريحات سعد «كارثة»!

ويكتب سعد زغلول في مذكراته فيقول:

«وإننا نرفض أن نفاوض بأمر السلطان أو بالاشتراك مع أي إنسان، بل لا نقبل هذا السلطان»! (راجع صفحة ٢٠٥١ من مذكرات سعد زغلول)

ويعود الوفد المصري من باريس منشقًّا على نفسه، ويخطب سعد زغلول في سرادق ضخم أمام بيت الأمة فيلقي بالسهم الأخير ويعلن بلا مواربة أن (الوزارة في مصر لا ينتخبها الشعب، بل هي معيَّنة من الحاكم، من قِبَل عظمة السلطان، بل بعبارة أصح من قِبَل المندوب السامي، فعظمة السلطان يمثل الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم)!

سعد إذن لا يؤمن بالسلطان اللاعب على الحبال ولا يعترف إلا بسلطان يستمد سلطته من الشعب، ولما لم يكن هناك سلاطين تنتخبهم الجماهير فهو بكل بساطة يؤمن بالجمهورية!

ولكن... لماذا لم يركز على هذه المسألة أكثر... لماذا لم يتخذها شعارًا مرحليًّا من شعارات الثورة، رغم هذه التصريحات والتلميحات التي اضطرته المعركة إلى قولها؟

بكل بساطة لأنه يعلم أن الملكية والجمهورية سواء، مع بقاء القوات البريطانية التي في مقدورها بالطبع تغيير الحال... فتطرد هذا الملك وذلك الرئيس دون حرج، ودون حياء!

كان سعد إذن يصارح، وكان السلطان ينافق أو يتآمر... وكذلك كان الإنجليز، والأقلية الرجعية... وعندما نجد جانبين في معركة أحدهما صريح، والآخر منافق... فإننا نعرف في الحال أن الجانب المنافق هو الجانب الضعيف...

ولكن، هل الشجاعة، والصراحة هي كل شيء؟!

أضعف ما في الثورة:
مطالب الزعماء الثلاثة

ولو رجعنا إلى أهم وثائق ثورة ١٩١٩، وهي محاضر محادثات الزعماء الثلاثة -سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد العزيز فهمي- مع العميد البريطاني السير ونجلد ونجت، صباح ١ نوفمبر سنة ١٩١٨، لوجدناها أضعف تلك الوثائق وأقلها شأنًا... فالعميد البريطاني يقول إن المصريين أقل الأمم تألمًا من أضرار الحرب، وقد استفادوا منها أموالًا طائلة، فكان عليهم أن يشكروا بريطانيا العظمى التي كانت سببًا في «قلة ضررهم وكثرة فائدتهم»!

وقد بدأ سعد المقابلة بشكر بريطانيا على «ما تكون فعلته خيرًا لمصر»، وكان من المفروض أن يناقش ذلك العميد فيما اقترفته بريطانيا من جرائم... كان يمكنه أن يناقشه في العبث في اقتصاديات مصر، وتخريبها لحسابها، وفي اعتداءاتها المتكررة وأقربها حادثة «دنشواي»، وفي تدخلها في شئون البلاد، وكان آخرها اعتراضها على إقالة صهره مصطفى باشا فهمي رئيس الوزراء... وكان يجب عليه أن يرد إليه كلامه عن الحرب التي اكتوى العالم بنارها ولم تصب مصر تقريبًا إلا في القليل النادر، بأن مصر

لا علاقة لها بالحرب من قريب أو بعيد!

وإذا تجاوزنا عن هذا النقص المعيب الذي استدرجهم إليه العميد البريطاني باعتبار أن ذلك كان نزولًا على حكم الظروف والواقع، ولا عبرة بما قد يقال إن المسألة لو كانت بهذه البساطة، لَمَا احتاج سعد وزملاؤه أن يذهبوا للعميد و «يلتمسوا» منه طلباتهم، وكان يكفي في ذلك أن يطلبوها بـ «إنذار» يرسلونه للعميد، فقد كان المفروض ألا تعجز لباقة سعد عن أن تجعله يذكر هذه المعاني ضمنًا، وبلا استفزاز... ويجعلنا هذا نميل إلى اعتبار هذا «التجاهل» وهذا الأدب متفق عليه مسبقًا من أعضاء الوفد!

وكان المطلب الأول لسعد بسيطًا غاية البساطة، قال في ذلك المحضر التاريخي:

«... ننتقل من ذلك إلى القول بأن الحرب كانت كحريق أُطفئ ولم يبقَ إلا تنظيف آثاره، وإنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة حتى يُنفِّسُوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين».

وقال السير ونجت: حقًّا إنه ميال لإزالة المراقبة المذكورة وإنه تخابر فعلًا مع القائد العام في هذه الصدد، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فإنه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول إلى ما يرضي...

ثم استمر قائلًا: ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويعلموا أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها، ولن يكون الأمر إلا خيرًا...

فقال سعد: إن الهدنة قد عقدت والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين

على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده إنجلترا لهم.

فقال المندوب السامي: يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم فإن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.

فقال سعد باشا: إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها.

فقال المندوب السامي: أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر.

فقال سعد باشا: لا أستطيع الموافقة على ذلك فإني إن وافقت أنكرت صفتي فإني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابي، وكذلك كان الأمر مع زميلي علي شعراوي وعبد العزيز فهمي.

فقال السير ونجت: إنه قبل الحرب كثيرًا ما حصلت الحركات والمكاتبات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطني وكان ذلك بلا تعقُّل ولا روية فأضرت بمصر ولم تنفعها...

وهكذا... فإن سعدًا لم يطلب في بادئ الأمر سوى زوال الأحكام العرفية كالرقابة على الصحف والمطبوعات... كأنه يطلبها من حكومة وطنية أو حكومة شرعية ونُحس من إجابة العميد البريطاني أنه ارتاح لهذا الطلب، وطلب إليهم أن ينتظروا حتى تفرغ إنجلترا من مؤتمر الصلح، وأن يطمئنوا، ولن يكون الأمر إلا خيرًا!

وعندما جاءت عبارة «مؤتمر الصلح» على لسان السير ونجت تشجع سعد، وسأل عن الخير الذي تريده إنجلترا لمصر، لأن من «حق المصريين القلق على مستقبلهم»!

وهذه هي بداية الحديث في القضية الوطنية، وقد تنبه العميد إلى هذا، فطلب إليهم -في تلميحات لا تخفى- ألا يتعجلوا، وأن يكونوا متبصرين في سلوكهم، ثم أردف لهم في وقاحة بأن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة!

ولـمَّا حاول سعد أن يدَّعي بأنه لم يفهم المراد من هذا الكلام فأجاب بوقاحة أشد، بأن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر!

وأراد السير ونجت أن يدخل في الموضوع رأسًا فوصف كتابات وحركات محمد فريد وأمثاله من رجال الحزب الوطني بأنها كانت بلا تعقُّل ولا رَويَّة فأضرَّت بمصر ولم تنفعها!

وسكت سعد، وأراد عبد العزيز فهمي أن يدخل في مناقصة بشعة... فقال يرشح حزب الأمة صراحة للتفاهم مع الإنجليز:

إن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني، ربما كان فيها ما يؤخذ علينا، وذلك راجع إلى طبيعة الشبان في كل جهة، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطني في تنفيذ مبدئه الأساسي وهو الاستقلال التام، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الإجراءات وأسسوا حزب الأمة.

وعندما قال علي شعراوي: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر، لا صداقة العبد للحر.

رفع السير ونجت رأسه مندهشًا وسأل: إذن فأنتم تطلبون الاستقلال؟!

ولم يتراجع سعد بل قال له في صراحة مطلقة:

ونحن له أهل وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة؟!

ويتحول الحديث هنا إلى مناظرة طويلة عن «عدد المتعلمين في مصر» وعن الطفل الذي إذا أُعطِي من الغذاء أزيد مما يلزم أُوذِي! وانتهت

المناظرة بقول ونجت إن مركز مصر حربيًّا وجغرافيًّا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها، وقد تكون هذه الدولة غير إنجلترا!

ورد سعد: متى ساعدتنا إنجلترا على الاستقلال التام، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا كما نعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل ونحالفها على غيرها.

ونقدم لها –عند الاقتضاء– ما تستلزمه المحالفة من جنود!

وإذا كان سعد –أبلغ المتكلمين وأقواهم في ذلك اليوم– قد بدا ضعيفًا إلى هذا الحد فهو يتطوع فيعترف لإنجلترا بحقها في العودة لاحتلال القنال، ويحالفها ويقدم لها ما تستلزمه المحالفة من جنود! ثم لا يكتفي بذلك فقط، بل يكلم السير ونجت بصفته «ممثلًا لهذه الدولة العظيمة»! و»عند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمر في إنجلترا» و»لا نلتجئ لسواك ولا في الخارج لغير إنجلترا»!

وهنا نتساءل كيف تكلم سعد بهذا الاستخذاء وهذا الضعف الظاهر؟ وإذا كانت هذه هي وثيقة الثورة الأولى، فما أقبحها من عنوان!

وإذا قلنا بأننا يجب أن نضع أي زعيم في زمانه ومكانه، فلا يجب أن نفكر إذن فيما قام به سعد فيما بعد من أعمال مجيدة، وأقوال جريئة، تعصف بكل ما قيل من كلمات نارية في جميع الثورات!

ولكن ما هو إذن تفسير هذه الظاهرة العجيبة؟!

إذا قلنا إنه كان هناك اتفاق محدد لمن ذهبوا يتكلمون... وهو أن يتكلموا في هذا الإطار المحدد، وأن يستخدموا هذا النوع من الألفاظ والكلام في أدب الخطاب مع سيادة العميد... ربما...

وربما نقول إنه كان من خطة سعد أن يستدرج زملاءه بهذه الطريقة –طريقة الخضوع لهم– ولكن من الواضح أن الأهم عندنا هو هذا التطور

الجماهيري للثورة، وما استطاعت أن تفعله بسحرها العجيب... ولا عجب، فقد كانت الجماهير وراء الثورة وأمامها، تدفع الزعماء، وسعدًا بالذات إلى مواقف لم يكن هو نفسه ينتظرها!

ففي نفس الوقت الذي كان سعد وزميلاه يذهبون إلى العميد البريطاني، كان هناك شبان صغار ممن يدرسون في الخارج –دون علم منهم بما يجري في مصر– يفعلون نفس الشيء، فقد اجتمع في قهوة «سورس» بشارع سان ميشيل بباريس عبده جودة، وخليفة بوبلي، وحررا رسالة إلى الرئيس ولسون يبثان فيها أماني المصريين ما دام لا ينتظر أن يكون لمصر مندوب في مؤتمر الصلح، وفعلًا وقَّعا الخطاب في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ ويقول مؤلف «المسألة المصرية والوفد» إن الطالبين المصريين بحثا عن شخص كبير المقام يرفع خطابهما إلى الرئيس ولسون –وكان قد وصل باريس في ذلك الحين– وعثرا عليه في شخص النائب الاشتراكي «موتيه» الذي وعدهما بإيصال خطابهما بواسطة الكولونيل هلوس، فجمعا توقيعات الطلبة المصريين جميعهم في باريس، وألَّفا منهم جمعية للدعاية للقضية المصرية، ونشطت هذه الدعوة في جرائد «الأومانيتيه» و»الفيجارو» و»البوابولير»...إلخ، وتمت أكثر جهود هذه الجماعة بواسطة الحزب الاشتراكي، وحزب حقوق الإنسان وعطف بعض الشخصيات السياسية الهامة من أحزاب اليسار في مقدمتهم مارسيل كاشان والمحامي باركيو ووكيل جمعية الأدباء بول رولا وما قلناه عن وثيقة المقابلة، نقوله عن التوكيل الذي أعده سعد ليوقع عليه الملايين من شعب مصر بتفويض الوفد المصري، فقد كان التوكيل في بادئ الأمر يتضمن عبارات مَلَقٍ رخيصة مثل «عدالة بريطانيا» و»ميلها للحرية».

ولكن بعض الشبان الوطنيين قاموا يطالبون بحذف هذه العبارات... وحذفت فعلًا.

كما كان التوكيل يتضمن أيضًا عبارة «الاستقلال» فاقترحوا إضافة «التام» إلى كلمة الاستقلال، وابتسم سعد، واعتبر هذه المعارضة دليل حيوية وفرح بها كثيرًا… وهنا نقف أيضًا لنتساءل، هل كان سعد يريد أن تجيء هذه العبارات الوطنية من الشعب حتى يكون ضغطها أقوى وأفعل!

إن من يدرس شخصية سعد، ويبحث في أعماقه، ويجد إيمانه الكبير بالجماهير، لا بد أن يقول بإنصاف… نعم… فقد آمن سعد بالشعب إيمانًا لا حد له، وبادله الشعب إيمانًا بإيمان فلم يخذله في أية مرة. وكان سنده على الدوام… حتى يوم أحس سعد بالتعب، وتغلبت شيخوخته في النهاية…

وآثر السلامة بعد حادث السردار، إذ كان الموت قد اقترب والموت حق، لا راد لقضائه… ولم يرَ سعد بين المجتمعين حوله من يثق في أنه سيحمل المشعل، ويحتمل بقية الطريق… قائدًا لا شعبًا! وقد طويت صفحته بعد قليل… كما انتهت الثورة نفسها تلك التي يقول الماريشال ويفل في كتابه «اللنبي في مصر» عندما اعتقل سعد:

«ما هو إلا أن اشتعلت مصر كلها بالثورة في بضعة أيام، فتقطعت خطوط السكك الحديدية، وأحرقت المحطات وخربت أسلاك التليفون والبرق، وسرعان ما عزلت القاهرة عن بقية البلاد، ولم يكن عدد الضحايا الأوربيين كبيرًا وإن قتل ثمانية من الإنجليز في ظروف بالغة الوحشية بينما كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر إلى القاهرة ولقد أعلنت قصة هذه المأساة المحزنة أما قصة «هانم عارف» وهي ساقط من ملوي، فلم تعرف كما ينبغي وربما لا يعرف أنه لما وصل القطار ملوي، وكانت جثث القتلى من الإنجليز مكومة في إحدى العربات، قابلت في المحطة جماهير فقدت رشدها، وراحت تجر خارج العربة جثة رجل منها كانت ما تزال به نسمة من الحياة مبالغة في التمثيل به، ولم يتحرك الشعور الإنساني في واحد من

هذه الجماهير المؤلفة من ألف شخص من مختلف الطبقات، إلا في قلب «هانم عارف» إذ أبكاها المنظر فحاولت أن تحمي بنفسها جثة الرجل، لكنها ضُربت ونُحِّيَت».

أجل يا ماريشال... إن هذه الجماهير لم تعرف الإنسانية يومها لأن مدافع بريطانيا وهي تقتل عشرات الألوف يوم الاحتلال، والمشانق التي علقت للأبرياء في محاكمة دانشواي، أفقدتها -في ذلك اليوم- إنسانيتها!

حين أعطى قائد الثورة ظهره لحركة اليسار في مصر والعالم

إذا كان الوفد قد تألَّف في ظروف قطعت على سعد أن يلتزم منتهى السرعة، وهو يجمع أية عناصر، كان يؤمن سلفًا أنها لن تلبث أن تتخلف في منتصف الطريق، فهو مثلًا يرتبط بأصدقاء مثل فيلسوف الرجعية أحمد لطفي السيد الذي يؤمن بالسياسة التي رسمها حزب الأمة باستحالة المعركة مع المستعمر، على الأقل إلا للحفاظ على مصالحهم، وبذلك نجدهم يذهبون إلى العميد البريطاني متفقين على التفاهم التام مع الإنجليز، راضين مسبقًا بكل ما يأخذونه منهم فيتكلمون أمامه عن الحكم الذاتي في خوف وتردد... ولكن الجماهير كانت لهم بالمرصاد...

ففي هياج وثورة الجماهير، نجد ذلك المارد العملاق الذي لا يطاوله حتى ولا علي شعراوي بإمبراطوريته التي تلتهم أكثر من ٣٠ ألف فدان، ولا حمد الباسل بكل نفوذه، وجبروته القَبَلي الذي أخاف الإنجليزأصلًا! ولا محمود سليمان باشا الذي كانت كلمة منه في ذلك الحين ترج الصعيد بأسره من أقصاه إلى أقصاه... ولا عبد

الخالق مدكور الذي يعرف أسرار الحركة الاقتصادية التجارية، فإذا اختلَّ يختل معه الميزان التجاري... على الأقل إلى أن يعدله الإنجليز فوق رأسه، كيف يكون موقفه معهم، ومنهم، في المعركة الوطنية!

كانت مخاطرة الطبقة كلها إذن بجميع مصالحها وامتيازاتها ومن العجيب أن سعدًا قد ساق إلى عنق الزجاجة كل من على المسرح، عدلي باشا صهر العائلة المالكة، الأرستقراطي الأنيق، ورشدي باشا رئيس الوزراء المتعاون أصلًا مع الجهاز الرجعي الاستعماري بكل رذائله وعفونته... حتى السلطان الجديد رأى الطبقة كلها قد اجتمعت على أمر ظن فيه منفعته قائمة، إلى أن يصبح ملكًا لا خديوي... ملكًا له مظاهر وسلطات الملوك، وأُبَّهتهم... للمستعمر أن ينهب من بلادهم ما يريد، ولكن ليس له أن يضايق جلالته في تعيين الوزراء أو إقالتهم، وفي منح الألقاب أو منعها، وتقف التشكيلات البرلمانية والدستور عند حد رغباته وامتيازاته...

إن المؤرخ ليتردد، أيعتبر تلك المغامرة من جانب سعد شططًا، وقصر نظر، وقلة وعي، أو كانت حكمة مقصودة لغاية محددة، ولفترة مرحلية من السياسة التي خططها في سراديب عقله الهندسي الثوري؟!

قبل أن نجزم برأي قاطع في هذه المسألة، لا بد لنا من وقفة تأمل فيما حققه هذا التكتيك، فنجد أنه شطر الانقسام التقليدي الموجود في الحركة الوطنية، فقد أسقط منها عمر طوسون، ومحمد سعيد، ورجال الحزب الوطني الذين كانوا يترددون في الولاء ولمن يعطونه أيكون خالصًا لمصر، أو «للدولة العلية»... فقد كانت حركة تجميع الوفد مقرونة بعبارة «حركة شعب لا إمارة، وحركة استقلال لا خلافة»، فأبعدت هذا الفريق، وزحزحته تمامًا عن موقفه، وقد

أفادت حركة الوفد من هذا الخلاف، إذ كان شبان الحزب الوطني في محاولات لإحراج سعد، يهتفون له تلك الهتافات المسممة والموجهة، فإذا قال في خطبة: «إننا نريد الاستقلال»، هتفوا هم: «الاستقلال التام لمصر أو الموت الزؤام»، فيرد عليهم: «نعم، الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، ويفاجئونه مرة عندما يقول: «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، فيسألونه على سبيل الإحراج أيضًا: «والسودان يا باشا»؟ فيعدل سعد شعاره إلى «الاستقلال التام لمصر والسودان». وكانت هذه المعارضة المتطرفة إلى اليسار تجعله أقوى في صراعة داخليًّا مع عدلي وغيره من أصحاب الألوف الذين يبحثون عن حل... أي حل... أي اتفاق مع الإنجليز!

لقد وضع أصحابه -على غير رضًا منهم- في طريق مسدود، لا يجدون فيه منجاة، فهو لا يبدو متطرفًا في نظر الجماهير التي تلاحقه بهذه الصراحة والدقة، لذلك لما حان الوقت لكي يسقطهم من حالق، ويجعل الحركة الوطنية تتخفف منهم واحدًا بعد واحد... استطاع ذلك دون عناء!

ويتساءل المرء إذا كانت هذه هي خطة سعد من البداية... أن يعتمد على الجزء الآخر من جماهير المثقفين، فلماذا وقف ذلك الموقف المعارض من قبول قيادات جديدة، وكانت تمثل إذ ذاك، أحزابًا أخرى تألفت في ذلك الحين، وكانت أقرب إلى الثورة؟ مثال ذلك الحزب الديمقراطي وكان من أعلامه الدكتور هيكل ومحمود عزمي، وعزيز وغيرهم، والحزب الاشتراكي وكان من أعلامه سلامة موسى وإسماعيل مظهر وغيرهم...

والحزب الشيوعي الذي تألَّف بعد الثورة بمدينة الإسكندرية، حزب محمود حسني العرابي... وكانت له خلاياه النشيطة في القاهرة

وطنطا والزقازيق وعدة بلاد...

وقد كانت هذه الأحزاب صغيرة حقًّا، غير أنها في ظروف المد الثوري أقوى على أن تتطور وتنمو بمدى اقترابها من الجماهير وتعاطفهما معًا، وتعبيرها عن رغباتها. فهي نموذج للأحزاب التي تسير في مقدمة التاريخ!

لماذا تجاهل سعد هذه الكتل الشعبية الثلاث، ورفض أيديها الممدودة، حتى بعد أن تلقى برقية هامة وهو في فرنسا من الزعيم لينين بتأييد الثورة واستعداده لمدها بالمال والسلاح... وهي برقية مشهورة حاول حتى عبد الرحمن الرافعي أيضًا أن يتجاهلها في كتابه عن ثورة ١٩١٩، وكيف يمكن أن يقوم هذا التجاهل ويستمر؟ حتى بعد أن رأى الحركة الوطنية المصرية لا تقوم في الخارج وتنشط إلا بمساعدة اليسار المتطرف هناك... وكانت اجتماعاتها وندواتها لا تعقد إلا في دورها، وأهمها حزب حقوق الإنسان، ولا يرأس مؤتمراتها إلا مارسيل كاشان، والمحامي باكيسو، وزعماء العمال الاشتراكيين المعروفين، وأدباء اليسار مثل بول برولا. في الوقت الذي عرف فيه أن أميركا فاجأت المصريين بالسخرية من كل عواطفهم الوطنية فاعترفت بالحماية الإنجليزية على مصر وحرصت على أن تختار لهذا الاعتراف وقتًا مريبًا بالذات، وقت وصول الوفد المصري منتصرًا إلى باريس من منفاه في مالطة رأسًا؟!

هل كان يعرف سعد أنه خدع الطبقة التي «وكلته» لحساب الطبقة التي انتخبته، حين اتفق ضمنًا على أن يتزعم الأعيان، ففوجئوا به يعمل لحساب الشعب؟!

هل يخاف سعد زغلول من اتهامه بالجنوح إلى اليسار؟

وكيف خاف... وممن خاف؟

أَمِنْ تلك الطبقة التي كتتَّلَها كلها بلباقة واستطاع توريطها في عمل لم تكن مقدرة له، ولم يكن يناسب حجمها أو طبيعتها ولم يكن في حسابها أصلًا وهي تبحث عن أسعار أعلى للقطن، ووظائف أكبر لأولادها الذين عادوا من جامعات الخارج... ثم دستور وبرلمان يقرران مصالحهم، ويخففون ضرائبهم؟

أم يخاف من الإنجليز الذين كانوا يحاربونه أصلًا، والذين اتهموه بالفعل بأنه شيوعي، ويساري، وجمهوري، وفوضوي؟!

أم يخاف من السلطان وقد فضح مؤامراته، وقاوم طغيانه، ووقف يتحداه بالتصريح قبل التلميح؟ أم أن الزعيم العجوز أحس أن جهده وصحته لا يقويان على أن يحارب في أكثر من جبهة من عدة جهات؟ أم عساه رأى أن هذه المعركة الطبقية ليس أوان قطف زهورها هو هذه الظروف الوطنية التي يجب أن تحشد لها كل الجهود، وتركز، وأن مثل هذه المعركة تحتاج جنودًا لا زالوا في عالم الغيب... تلك هي طبقة العمال التي لم يتجاوز تعدادها حتى ذلك الحين أكثر من خمس مئة ألف؟

وهل كان الزعيم يقيس أبعاد المعركة الثورية بهذه الدقة... وهل كان خبيرًا بفن الثورة العملية إلى هذا الحد؟

وكيف وصل إلى علمه كل هذا وهو الفلاح البسيط، والأزهري الذي هزم كل خصومه، مستعينًا عليهم لا بالنفوذ، ولا بالسلطة، ولا بالمال، ولا بالقوة، بل بالشعب!

ما نازله أحد من خصومه إلا وقضى عليه بل سحقه سحقًا... يخرج من أصعب الأزمات بكلمة واحدة أو كلمتين، أو أربع كلمات على الأكثر، لكنها عميقة التحديد لآراء الشعب في تلك المناسبة... وكأن الشعب كان يهمس بها فعلًا في ذلك الوقت...

ساقوه إلى المنفى للمرة الثانية، وهو لا يملك ما يحاربهم به، فألقى بكلمة واحدة إلى زميله حمد الباسل... المقاومة السلبية... ويكتب تفصيلاتها في ورقة، لا يكاد يقرؤها حمد الباسل حتى يبتلعها مع كوب ماء، ثم يعرض تفاصيلها فيما بعد على أعضاء الوفد... وهو لا يكلفهم ما لا يستطيعونه... بل هو شيء في احتمالهم... لا يتعامل مصري مع إنجليزي... لا يشتري منه لا يبيع له... لا توضع نقود مصرية في البنوك الإنجليزية... لا يتجه مصري إلى رئيسه الإنجليزي بل رئيسه المصري...

ويشيع سعد كلمة «المقاومة السلبية» وتصبح الكلمة على كل لسان.

ويحاول خصومه أن يفسدوا حركته عن طريق تمييعها بإرسال لجنة برئاسة لورد ملنر لتقصِّي شكاوي المصريين ومعرفة ما يريدون، ولكن سعدًا يقضي على اللجنة بكلمة واحدة يرسلها في خطاب سري إلى رجاله الذين يعتمد عليهم في الوفد، مصطفى النحاس، هذه الكلمة هي «المقاطعة».. المقاطعة للجنة ملنر فإذا المقاطعة شعار يجتاح الشعب، وينتقل من إقليم لإقليم... بل من قرية إلى أخرى!

ويحاول خصومه أخيرًا أن يحرجوه، بقولهم إن عدلي -رئيس الوزراء- يجب أن يفاوض جورج الخامس، فيرد على هؤلاء بأن جورج هو الذي عين السلطان، وأن السلطان هو الذي عين عدلي، وإذن فإن جورج الخامس -في هذه الحالة- يكون يتفاوض مع جورج الخامس! وتُرى الكلمة في وجدان الجماهير، وعقولهم، فإذا هي شعار لا يحتاج إلى شرح، أو إلى تفسير، ولا إلى توعية!

من علَّم الثائر العجوز هذا الأسلوب الرفيع في إطلاق شعارات... من هو الذي دفعه إلى هذا التنسيق العالي من الشعارات، فإذا هي

كالأنغام تتردد في الحقول، والبيوت، والمدارس؟!

أسلوب يذكرنا بقوة لينين في إطلاق شعارات بسيطة، تستمد عظمتها في التعبير من «اللحظة»... وإننا لنراه... والجنود مثخنة بالجراح، وقد طحنتهم الحرب طحنًا، دون أن يجدوا من القيصرية إحساسًا بالرحمة من حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. فيرسل لهم كلمة «السلام... السلام...»، فإذا هي تمثل كل شيء في دعوة الثورة الشيوعية في تلك المرحلة بالذات، وإذا الكلمة تدوي كالسحر في آذان مئات الألوف من الجنود وهم يعودون من ميادين القتال إلى المدينة، حيث يلقون بأسلحتهم أو ينضمون بها إلى الجيش الجديد، جيش الثورة!

وإننا لنجد هذا التشابه في عملية التكتيك الثوري كبيرًا بين الثورتين... الثورة الوطنية في مصر، والثورة الشيوعية في روسيا، وبين الزعيم سعد في مصر، والزعيم لينين في روسيا... فإذا نظرنا إلى الخطب التي كان يلقيها لينين في جماعات «النارودنيك» الاقتصاديين، وفي جماعات الاشتراكيين النقابيين من تصحيحات وتوجيهات عندما حرمته القيصرية من أن يعلن رأيه في منبر، فجعل من كل روسيا منابر له... فإذا انتقلنا إلى سعد حين تعذرت عليه مثل هذه الفرصة، فاستغل مناسبة محاضرة في جمعية الاقتصاد والتشريع، وراح يقتحمها، ويعلن منها أجرأ ما قال في ذلك الوقت ضد الإنجليز.

مرة أخرى نتساءل... لماذا عمل سعد في تلك السنين مع أولئك السياسيين المتعفنين بلا «كادر» واعٍ، يتصدى لهم بنظرية واضحة ومدروسة، حتى يكون في ذلك أقدرَ على الاتصال بالجماهير؟

هل فاجأته الحوادث في تلاحقها فلم يجد الوقت الكافي؟ وألم تكن تلك النظرية قائمة في ذهنه وهو يشعل ثورته؟

من الخطإ أن نقول هذا فسعد كان يتقن الفرنسية، وهي لغة اليساريين النشطين في أوروبا، وكان كل جلسائه من أهل الفكر والرأي، وكانت هذه الأفكار تلوح في مجالسهم فيمسونها من بعيد على اعتبار أن بينها وبينهم أبعادًا اجتماعية كبيرة.

وقد ظهر في أثناء الثورة المصرية أن هذه الأفكار قد غزت نفرًا من أعضاء الحزب الاشتراكي في مصر، والحزب الشيوعي في الإسكندرية... وسعد المتقدم في ثورته جدًّا، كان تلميذًا للأفغاني الذي تقدم جيله بالاشتراك في تلك الآراء اليسارية، يوم كان العالم كله لا يجد بضع مئات يناقشون الاشتراكية أو يفهمونها.

في رأينا أن سعد زغلول كان مجندًا، منذ ذلك التاريخ البعيد الذي أسس فيه جماعة «الانتقام» الأولى وهو شاب، بمساعدة الثائر الفرنسي الذي كان قد حضر من الجزائر...

وربما أنه ظل يهضم تلك الأفكار الثورية ويجترها حتى أدرك أنه قد حان وقت قطافها، وأدرك أن بوادر الثورة قد بدأت تغزو العقول والنفوس، وأن المجتمع يعبر عن حاجته إلى التغيير... وأحس إحساس الجندي الذي يسمع نفير الحرب فيذهب إلى حيث يأخذ مكانه في الصفوف.

ومع ذلك فقد كان ذلك القائد العظيم يعرف «الكادر» الذي يعمل به في الثورة... إنهم أولئك الشبان... مصطفى النحاس... يوسف الجندي... صبري أبو علم... ويصا واصف... ومع ذلك أيضًا فقد عرف أن هذه الثورة الوطنية لا تختلف عن الثورة الاشتراكية...

في مصر حيث الاحتلال الإنجليزي والتطاحن بين الاستعمار الفرنسي والطمع التركي والنفوذ الألماني... في مصر تكفي ثورة وطنية

مؤقتة تطرد كل هؤلاء، ونبدأ التحرر... دولة مستقلة ذات سيادة!

ولعل سعدًا سأل نفسه مرة أخرى... أين طبقة العمال، جنود الثورة الاشتراكية في المجتمع المصري الذي لا تزال تمتد جذوره في المرحلة الإقطاعية؟

وقد أخطأ سعد قطعًا، حين أهمل التعاون مع «الكادر» الذي كان موجودًا بالفعل في الحزب الاشتراكي في ذلك الحين في مصر... كما أخطأ قطعًا... حين أهمل حركة اليسار التي كانت تفتح له ذراعيها في أوروبا... وفي الاتحاد السوفيتي!

وأخطأ حين اعتبر الثورة الوطنية مختلفة عن الثورة الاشتراكية، فالثورة الوطنية تحرر جزئي من المستعمر، أما الثورة الاشتراكية فإنها تحرر كلي من الاستغلال بكل أشكاله خارجيًّا وداخليًّا! ويمكن التخلص من الاثنين في وقتٍ معًا...

فتحي الرملي

مؤلف الكتاب

- رشح نفسه للانتخابات عام ١٩٤٥ على المبادئ الاشتراكية «فاتهمته صحف وإذاعات الاستعمار بالشيوعية»!

- ألَّف جماعة الدعوة لتأميم شركة القناة عام ١٩٥٠ ولكن الحكومة الملكية القائمة إذ ذاك حاربتها وحلَّتها.

- هو الصحفي الوحيد الذي طالب بمَدِّ الثورة مباشرة وإعلان الجمهورية ونشر هذا -فعلًا- على صفحات جريدته «المعارضة».

- أضرب عن الطعام مرتين، الأولى احتجاجًا على مصادرة الحريات بمشروع قانون الاشتباه السياسي، والثانية لإلغاء معاهدة ٣٦ ولم يتوقف الإضراب إلا بعد مفاوضات أجراها باسمهم الأستاذ الكبير فكري أباظة مع وزير الخارجية إذ ذاك انتهت بوعد قاطع بإلغائها، وألغيت فعلًا بعد شهور!

- عاش مُهانًا مطارَدًا في رزقه وحريته منذ كتب مقاله المعروف ضد السفير الأمريكي السابق «جيفري» بعنوان: «اطردوا هذا الرجل»، لكي يكون أمثولة لكل من يجرؤ على الكتابة بوعي ضد أميركا!

- ولم يُضعِف كل ذلك من صلابته، وإن كان أثره قد ظهر واضحًا على صحته، فأصيب بالجلطة المرة تلو المرة، حتى تُوفي في ٢ يونيو ١٩٧٧ بمستشفى القوات المسلحة بالمعادي ولم يكمل ٥٨ عامًا!

فهرس

مقدمة عماد أبوغازي 7

تثاؤب شعب 19

جذور المسألة 29

خديوي يذهب وسلطان يجيء 39

تخطيط بارع 49

سعد يصارح 67

أضعف ما في الثورة: مطالب الزعماء الثلاثة 77

حين أعطى قائد الثورة ظهره لحركة اليسار في مصر والعالم 85

تعريف بالمؤلف 95

قد يفاجئك تعبير التفسير المادي للتاريخ، في عنوان الكتاب الذي بين يديك، رغم أنه ليس المقصود به التثاقف أو التعالي المعرفي، بل هو منهج علمي في قراءة التاريخ، اختاره الكاتب فتحي الرملي الذي تُوفي في عام 1977.
وبعيدًا عن التناول التقليدي للتاريخ واعتماده السرد الدرامي الذي يعزز صورة الزعيم المنقذ في مقابل الشرير أو المستبد، فقد سعى الكاتب من خلال هذا المنهج العلمي إلى أن يفسر ثورة 1919 دون عزلها
عن الظروف المحيطة بها على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي، وكذلك ربطها ببقية الأحداث والوصول إلى أعماقها.
هنا طبعة جديدة من كتاب «ثورة 1919 في ضوء التفسير المادي للتاريخ» خَطّه صاحبه على الأرجح في سنوات الستينيات من القرن الماضي، كما يشير عماد أبو غازي في مقدمته، ولم يُنشر إلا بعد وفاته، تناول فيه تحولات الشعب المصري في ظل الاحتلال، وبَحَثَ في جذور الثورة منذ 1882 وحتى الحرب العالمية الثانية.

عن الكاتب:

فتحي الرملي صحفي وكاتب وسياسي له مؤلفات في السياسة والتاريخ والأدب، شارك في حركة اليسار المصري وتبنّى الماركسية فكرًا ومنهجًا.

عن المقدمة:

مقدمة الكتاب بقلم د. عماد أبو غازي، الباحث في التاريخ و الوثائق، والأستاذ المتفرغ بكلية الآداب - جامعة القاهرة، وهي تُعدُّ دراسة مهمة تُثمِّن هذا الكتاب «اللُقية» التي ينبغي إزاحة التراب عنها وتقديمها للأجيال الجديدة.

تصميم الغلاف: أحمد اللباد









فتحي الرملي ■ ثورة 1919: في ضوء التفسير المادي للتاريخ

المرايا